

عن #صديقتي_الشريفة:

#أريد_لجنة_تحقيق_دولية

٤ آب ٢٠٢٠



Documentation & Research



سجال مفتوح على هيئة مطبوعة تصدر عن أمم للتوثيق والأبحاث

في بلاد الإفلات من العقاب فجر واحرق واقتل ولا تبال

أيها المجرم! لا ضير إن وضعت الناس فريسةً لوخش الانفجار الأبيض، إن أطلقت عليهم غول التضخم أو قنصتهم في فوضى سلاحك وهددتهم بحرك الأهلية وجيوشك الجرارة أو قررت في غرفك السوداء التخطيط لاغتيالهم، أو رميتهم في مجهول قوارب الهجرة والتهجير. إعلامك ومنطقك سوف يُعلن إنهم المخطئين، وإنهم كانوا في مكان عصف الانفجار، إنهم أسرفوا في العيش، بل إنهم قرروا العيش طويلاً هنا وحقان الوقت لأن يرحلوا، سوف تُعلن إن عيشهم كان فائض عن حاجتك لهم، إنهم أخطأوا عندما لم ينسوا أن هناك من يتربص بهم في يوم الرابع من آب ليقنطهم ويمزق أحلامهم ووجوههم، ومن ينتظر فجر كل يوم ليعلن أنهم لا يستحقون العيش إلا تحت وصاياه وإلا كانوا مخطئين لا بل خطأين.

فقد لويت يد العدل خدمة لك ولجبروتك، و«فُجع» لأنك قلت ذلك، فأنت اليوم تُدير، وتقلب آية العدل لينال الساعي إلى الحق جزءا سعيه رصاصات وكاتم صوت...

ما العدل؟ أن ينال كل ذي حق حقه، أن ينال المجرم جزاءه. وأول العدل في لبنان أن يُشار إلى القاتل وأن تتم تسميته بالاسم. أن يُقال إنه هو من أحرق العاصمة بالأمونيوم المتفجر، ومن تستر على محتويات العنبر رقم ١٢، من اغتال الساعين إلى الحقيقة بالكاتم، من جوع شعب، وسرق رغيته، ثم قال له خذ الفئات على هيئة «صيرفة» أو خذ منه كسرة على شكل مساعدات.

في بلاد الإفلات الدائم من العدالة سيكون ضرباً من الجنون، سيكون الحبل بعينه، أن يتم البحث عن العدالة هنا، أن تصرف كل الآمال على قضاء ممسوكه أطرافه بجميع أشكال القوة، وتكف بالقرار أو بالرصاصة يد قضاة. في هذه البلاد أخطبوط لا بد من تفكيك أطرافه، لا بد من الاستناد إلى عدالة ما خارجه، إلى لجان تقصي حقائق دولية، ولجان دعم عالمية بعيدة عن تأثيراته...

وإلا سوف تظل أيدي هذا الأخطبوط تدق أعناق الناس فيه وسوف يعيشون تحت وصاياه خطأين كل يوم...



قرار البرلمان الأوروبي: تمهيد لتطبيق «مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)»؟

جاد يتيم



المصدر: موقع النشرة الإلكترونية

الذي ينص على «إمكانية فرض عقوبات على الأشخاص والكيانات المسؤولة عن تقويض الديمقراطية أو سيادة القانون في لبنان». ويدعو إلى تطبيق هذه العقوبات «ضد كل من يخالف العملية الديمقراطية والانتخابية في المؤسسات اللبنانية، والمتورطين في مخالفات مالية جسيمة»، مثل حاكم المصرف المركزي رياض سلامة ورئيس الوزراء نجيب ميقاتي.

بطبعاً ما لا يقله القرار مباشرة هو مسؤولية السلاح غير الشرعي في فرض إرادته السياسية وإلا فإن الثمن يكون تعطيل المؤسسات أو أي نتائج للعملية الديمقراطية وتداول السلطة. ذلك أن «حركة أمل» و«العوتيين» وحلفائهم يتصرفون مسنودين إلى قوة التهديد بالسلاح، وهنا يصبح انتخاب رئيس للبلاد بمثابة تعيين مُسبق، وتصير الجلسات الانتخابية فولكلور لهذر الوقت وكرامات اللبنانيين وأمنهم وأموالهم.

٢- تعطيل مسارات العدالة والإفلات من العقاب

تعد هذه القضية الأبرز، والتي يتناولها القرار من جوانب متعددة وبطريقة مكثفة.

ولعل أبرز ما يلفت النظر هنا هو التعامل مع الإفلات من العقاب على أنه حجر الزاوية في تحقيق العدالة، وبالتالي «الاستقرار» وهو ما يصفه البرلمان الأوروبي بأنه «إفلات مؤسسي من العقاب» في النظام القضائي الحالي، ويدين «ثقافة الإفلات من العقاب التي انتشرت في لبنان» والتي سمحت بتهريب الناشطين المستقلين، ويُطالب بوضع حدٍّ فوريٍّ لها.

يتهم البرلمان الأوروبي الفاعلين السياسيين باستخدام السلطة لعرقلة التحقيق المحلي ويذكر في هذا الإطار بالاسم «حزب الله» وحلفائه ووزير العدل والمدعي العام؛ حيث إن الفساد

طويل الأمد وسوء الإدارة والإهمال والهيكل الإداري للمرفأ قد سمح بتخزين مُركب شديد الانفجار (نترات الأمونيوم) بشكل عشوائي في المرفأ لمدة ست سنوات تقريباً، متطوّراً إلى «هجوم» كل من عناصر «حزب الله» و«حركة أمل» على عين الرمانة، معقل «القوات اللبنانية» المساندة للتحقيق الذي يقوده القاضي العدلي طارق بيطار الذي رُفعت في حقه الدعاوى لعرقلة عمله ووقفه.

القنابل الدخانية التي أطلقها أركان المنظومة ومرزقتها في لبنان بشأن قرار البرلمان الأوروبي الأخير الخاص بلبنان الصادر في ١٢ تموز ٢٠٢٣، لن تغطّي على جوهر القرار الذي شكّل مضبّطة اتهام بالجرم المشهود مع سبق الإصرار لتحالف المافيا القابض على زمام الأمور في لبنان معطّلاً أي وسيلة للخروج من الانهيار أو تحقيق العدالة.

منذ ما قبل صدور القرار أشعل تحالف المنظومة، محركات أدّعه السياسية والإعلامية، فجري تصوير القرار ليس فقط على أنه خاص باللاجئين السوريين، بل «قرارٌ منَع عودة اللاجئين السوريين» إلى بلادهم.

لكن الحقيقة أن التطرق لمسألة اللاجئين السوريين تمثّل فقط في بند واحد من أصل ١٧ بنداً، سبقها مطالعة طويلة لعرض الحثث التي أدت إلى صدور هذا القرار غير المسبوق الذي يُعلن فشل المنظومة الحاكمة على كل المستويات، وبالتالي عدم أهليتها لقيادة البلاد.

شكل القرار صفة قوية للمافيا الحاكمة، ولبعض الجهود الدولية والإقليمية التي تسعى إلى إعادة تدوير القوى المسؤولة عن نهب ودائع اللبنانيين وقتلهم من خلال جريمة تفجير مرفأ بيروت.

والقرار واضح منذ البداية في حيثياته اللبنانية واستهداف الطبقة الحاكمة، وصولاً إلى

استناده إلى القرارات الدولية وعلى رأسها قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ و١٧٠١. ويأتي بند اللاجئين رقم ١٣ في هذا السياق، وليس بصفته قضية معزولة، لكن يأتي التطرق لذلك في إطار فشل الإدارة السياسية والاقتصادية للطبقة الحاكمة.

وبقراءة الوثائق التي استند إليها القرار، ومن ثمّ التوصيات نفسها، يمكن بوضوح ملاحظة خمس قضايا أساسية: عرقلة العملية الديمقراطية، تعطيل مسارات العدالة وتكريس الإفلات من العقاب في انفجار مرفأ بيروت وقضايا الفساد، تفكك الإدارة العامة، أي العامود الفقري للدولة، اللاجئين السوريون، وتصنيف «حزب الله» بالكامل (المقصود الجناح السياسي أيضاً) مع «الحرس الثوري الإيراني» كمنظمتين إرهابيتين.

١- عرقلة العملية الديمقراطية

يتهم القرار القوى المتحالفة والمتحكمة بزمام الأمور في لبنان مسمياً بشكل واضح «حزب الله» ومن ثمّ «حركة أمل» و«التيار الوطني الحر»، متطوّراً إلى رئيس البرلمان نبيه بري بالاسم، كمسؤولين عن تعطيل

الإرادة الشعبية التي انبثق عنها برلمان ٢٠٢٢، من خلال حرق الدستور وتعطيل جلسات انتخاب رئيس للجمهورية، وكذلك تأجيل الانتخابات البلدية وإدخال البلاد في «شلل مؤسسي» واسع النطاق. لا يكتفي البرلمان الأوروبي بذلك، بل يشدد على تفعيل قرار مجلس السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي رقم ١٢٧٧/٢٠٢١ والصادر بتاريخ ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٢١

لجنة تقصي حقائق دولية حول انفجار المرفأ والاعتقالات المرتبطة بها ومنها اغتيال لقمان سليم

البرلمان الأوروبي دعا إلى تصنيف «حزب الله» بجناحه على قائمة الاتحاد للمنظمات الإرهابية



المصدر: موقع روسيا اليوم

لكن البرلمان الأوروبي لا يتوقف عند توصيف ما حصل، بل يدعو إلى «تشكيل بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق في لبنان للتحقيق في انفجار بيروت في إطار الأمم المتحدة» من خلال مجلس حقوق الإنسان، معتبراً أن ذلك «أمر حتمي» من أجل ضمان «محاسبة المسؤولين بشكل مباشر أو غير مباشر عن الخسائر في الأرواح والأضرار التي لحقت بالشعب اللبناني». ويهدد بأن تشمل العقوبات أولئك الذين يُعرفون التحقيق المحلي في تفجير مرفأ بيروت يوم ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٠، وكذلك إنشاء بعثة تقصي حقائق دولية.

واللافت أن القرار ربط بين جريمة تفجير المرفأ وثلاثة اغتيالات طالت كل من: «العقيد جوزيف سكاف، المدير السابق لشعبة مكافحة المخدرات في المرفأ، الذي حذر الإدارة من خطر تخزين المواد الكيميائية في العام ٢٠١٤، وقد قُتل في العام ٢٠١٧؛ وكذلك المصور جو بجاني، الذي صور العنبر الخطر قبل الانفجار وتبعده، وقد قُتل وسُرق هاتفه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠؛ وكذلك الناشط والناشر لقمان سليم الذي اغتيل في شباط/فبراير ٢٠٢١ بعد ١٠ أيام من اتهامه «حزب الله» بتزويد نظام بشار الأسد ببنترات الأمونيوم».

ويُعد هذا الموقف المتقدم من قِبَل البرلمان الأوروبي، استجابة للعديد من المطالبات اللبنانية سواء من قِبَل عريضة وقّعها نواب لبنانيون في ٢٠٢١، أو مناشدات وبيانات لمنظمات محلية ودولية وكذلك لعائلات الضحايا المذكورين في القرار، ومنهم رئيسة جمعية «أمم للتوثيق والأبحاث» مونيكا بورغمان التي طالبت، في ذكرى اغتيال زوجها لقمان سليم في ٣ شباط/٢٠٢٣، بتشكيل بعثة تقصي حقائق دولية حول انفجار مرفأ بيروت وقضايا الاعتقال المرتبطة فيه والتي تلتها ومنها قضية اغتيال لقمان سليم.

مضبطة اتهام بالجرم المشهود لفشل الدولة اللبنانية خدماتياً وإدارياً وفي تكريس الإفلات من العقاب

وينتقل القرار الأوروبي بعدها إلى جوهر «العُطل» وهو القضاء وضرورة استقلالته كأساس لتحقيق العدالة، مطالباً بتقليص صلاحيات المحكمة العسكرية التي يصفها بأنها «مُفرطة»، ويجب أن تختص بالعسكريين.

ويبرز تشجيع البرلمان الأوروبي الدول الأعضاء على «مساعدة عائلات ضحايا انفجار مرفأ بيروت في البحث في إمكانية رفع دعاوى قضائية في محاكم أجنبية وكذلك البحث في إمكانية محاكمة السياسيين... وفق الولاية العالمية» للقضاء المحلي الأجنبي.

يدل ذلك على أن الاتحاد الأوروبي على يقين بأن القضاء المحلي لن يحقق العدالة، وهو بذلك يحاول فتح سُبل قانونية لتحقيق العدالة ومحاسبة المسؤولين.

٣- تفكك الإدارة العامة

يدخل قرار البرلمان الأوروبي في عمق الأزمة اللبنانية وتحلّل الدولة كسلطة تنفيذية مسؤولة عن مواطنيها ومستوى عيشهم وأمنهم، وبلغت إلى تفكك الجهاز الإداري الذي يشكل العمود الفقري لوجود الدولة وتثبيت نفوذ السلطات المركزية والمحلية، ويشمل ذلك كل القطاعات الخدمية والأمنية والسياسية.

يشير القرار إلى فشل القوى الحاكمة في لبنان في تأمين الحاجات الأساسية للمواطنين بما في ذلك «الحق في الغذاء... والرعاية الصحية والسكن» ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الهجرة. ويتم التعامل مع لبنان كدولة شبه فاشلة، ومن هنا تأتي دعوة

البرلمان الأوروبي لإدارة المهام الأساسية التي من المفترض أن تقوم بها الدولة اللبنانية، مثل تقديم الخدمات الأساسية، فيدعو القرار إلى «تشكيل فريق عمل إنساني دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لدعم تنفيذ المساعدات الإنسانية والإشراف على استخدام الأموال».

ولا يكتفي القرار بذلك، بل يخطو باتجاه دعوة الاتحاد الأوروبي إلى أن «يعرض على لبنان نشر بعثة استشارية إدارية شاملة تابعة للاتحاد الأوروبي من أجل تلبية الحاجة الملحة لمواجهة الانهيار المتسارع للإدارات العامة والخدمات الأساسية من خلال توفير خطة عمل والدعم اللازم ذي الصلة»، في مبادرة تعني الإقرار بفشل السلطة السياسية، مع توجيه الشكر لموظفي القطاع العام على الاستمرار في تقديم الخدمات على الرغم من تدني رواتبهم بسبب الانهيار المالي والاقتصادي.

٤- اللاجئون السوريون

يأتي تعامل البرلمان الأوروبي مع قضية اللجوء السوري في لبنان من منطلقين: الأول يدخل في السياق نفسه لمعاناة اللبنانيين نتيجة انهيار الدولة اللبنانية كجهاز إداري وسلطة تنفيذية وخدماتية؛ والثاني سياسي يربط العودة بالحل السياسي ويُشير بشكل غير مباشر إلى مسؤولية «حزب الله» عن تهجير السوريين من خلال دعمه الإبادة التي مارسها نظام الأسد بحق المنتفضين.

وفي المنطلق الأول، تبرز دعوة البرلمان الأوروبي إلى «تشكيل فريق عمل دولي بمشاركة الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والسلطات اللبنانية لمعالجة قضية اللاجئين»، وهذا شبيه بالدعوة إلى «نشر بعثة استشارية إدارية» لمساعدة الإدارة اللبنانية.

وللحقيقة، فإن الدعوة لتشكيل فريق العمل الدولي هذا، كما ورد في البند ١٣ الشهير من مضبطة الاتهام الأوروبية، هو أمر إيجابي ويعني التعامل مع مسألة اللاجئين بما يتعدى إرسال مساعدات إنسانية من دون أخذ هواجس اللبنانيين في الاعتبار. وهنا يمكن للبنان أن يطالب أن يشمل ذلك مسألة اللاجئين الفلسطينيين بكل تعقيداتها، وقد غابت عن قرار البرلمان الأوروبي أي إشارة إلى تأكيد حقهم في العودة.

وهذا البند الذي أرادت المنظومة الحاكمة جعله عنوان لقرار البرلمان الأوروبي، لا يأتي بجديد من حيث توزيع المساعدات الإنسانية المالية على اللاجئين والمجتمعات المضيفة اللبنانية. ولا يأتي بجديد أوروبي أو أممي حين يتحدث عن العودة الطوعية والأمن، وأساساً، فإن لبنان الملتزم دستورياً بالمعاهدات الدولية، وأبرزها معاهدة حقوق الإنسان واتفاقية مناهضة التعذيب، لا يمكنه إعادة اللاجئين قسراً، مع الاحتفاظ بحقهم في إسقاط صفة اللجوء عن تنقل بين لبنان وسوريا.

أما المنطلق الثاني الذي يربط العودة بالحل السياسي وبمسؤولية «حزب الله»، فيأتي حين يذكر القرار بأنه «في أعقاب الربيع العربي والانقراض الشعبي في سوريا عام ٢٠١١، شنّ نظام الأسد حملة قمع وحشية ضد شعبه، ما أسفر عن مقتل أكثر من نصف مليون شخص وتشريد ما يقرب من نصف إجمالي سكانها، وتحول ٦ ملايين شخص إلى لاجئين ونزوح ٧ ملايين داخلياً؛ حيث إن «حزب الله» ساعد ودعم نظام الأسد في الحرب السورية، بما في ذلك توفير القوات على الأرض ومرافقة أفراد الحرس الثوري الإسلامي في تنظيم وتدريب الميليشيات السورية».

ويتهم القرار، استناداً إلى تقارير منظمة «هيومن رايتس ووتش»، السلطات اللبنانية ب«اعتقال عدد من اللاجئين وترحيلهم إلى الحدود السورية اللبنانية وتسليمهم إلى السلطات السورية»، مشدداً على «الامتناع عن الترحيل وفرض تدابير تمييزية والتحرير على الكراهية ضد اللاجئين السوريين» خصوصاً من قِبَل الأحزاب والوزراء اللبنانيين.

لكن اللافت هنا هو دعوة «لبنان للانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين الصادرة عن الأمم المتحدة وبروتوكولها لعام ١٩٦٧». يبدو ذلك مطلباً بعيد المنال، ومن الممكن أن يزيد التوتر في ظلّ الانهيار الاقتصادي والفراغ السياسي والفوضى الاقتصادية والأمنية وتفكك الجهاز الإداري، ومن الممكن أن يضع لبنان أمام متطلبات مالية غير قادر على تأمينها بكل تأكيد خصوصاً مع تقاعس الدول المانحة. بالإضافة إلى ذلك، فإن المعاهدات التي يُعدّ لبنان جزءاً منها، تفي بالغرض.

وهنا يبقى السؤال الأبرز متعلقاً بمسؤولية التحالف الحاكم المتوجّه «شرقاً» والذي ينأى بنفسه عن الانخراط في المسارات العربية والدولية، لمعالجة أزمة اللاجئين من ضمن ضوابط المعاهدات الدولية، بدلاً من الزمان على نظام بشار الأسد الذي لا يريد عودة السوريين. وهنا نعود إلى الأساس: الحل السياسي وفق القرار ٢٢٥٤.

٥- «حزب الله»

يأتي القرار على ذكر «حزب الله» ١٢ مرة، محملاً إياه مباشرة أو بالشراسة مع تحالف المنظومة الحاكمة مسؤولة الانهيار وتعطيل القضاء والمحاسبة وتشجيع ثقافة الإفلات من العقاب خصوصاً في جريمة تفجير مرفأ بيروت. كما أن الحزب مسؤول بالشراسة مع حلفائه عن الاحتياال الدستوري لتعطيل جلسات انتخاب رئيس للجمهورية وتأجيل الانتخابات البلدية، وبالتالي تعطيل انتظام المؤسسات.



لا يكتفي البرلمان الأوروبي بمقاربة انتهاكات «حزب الله» في الداخل اللبناني، بل يُشير إلى دوره الإقليمي مع «الحرس الثوري الإيراني» في دعم نظام بشار الأسد وتدريب ميليشياته في قمع السوريين وتدمير البلاد في جرائم حرب موثقة، لعل على رأسها تأتي المجازر الكيماوية والتي يُصادف ٢١ آب/أغسطس ٢٠٢٣ الذكرى العاشرة للهجوم الكيماوي الذي استهدف غوطة دمشق الشرقية عام ٢٠١٣ وأدى إلى وقوع مئات الضحايا.

لا يتوانى البرلمان الأوروبي عن دعم اتفاق ترسيم الحدود البحرية ودعم اليونيفيل مع الإدانة الشديدة ل«جميع الهجمات على قوّات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة» والدعوة «على وجه السرعة، إلى محاسبة المسؤولين» في إشارة إلى «حزب الله» أيضاً.

يعني ذلك من ضمن ما يعنيه، تحذير الحزب وأذّعه من إثارة أي نزاع على الحدود الجنوبية يؤدي إلى تهديد الاستقرار الهش أصلاً.

لكن ما يشير إلى تصعيد غير مسبوق من جانب الأوروبيين، هو أن القرار - في البند ١٥ - يدعو الاتحاد الأوروبي إلى إضافة «حزب الله» بالكامل و«الحرس الثوري الإسلامي» إلى قائمته للمنظمات الإرهابية المحظورة، وذلك يعني ضمّ الجناح السياسي إلى العسكري على لائحة الإرهاب الأوروبية.

يطرح هذا البند إشكالية ويشكل ذلك ضربةً لجهود إدارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الساعية إلى إيصال مرشح «حزب الله» للرئاسة، سليمان فرنجية، والتي تعتبر الحزب شريكاً في إرساء سياستها اللبنانية أو رؤيتها للحل. وعلى الرغم من أن ما تُريده فرنسا تمتّ عرقلته داخلياً وإقليمياً - خصوصاً سعودياً - فإنّ الصفة هذه المرة أتت من البيت الداخلي الأوروبي.

خلاصة

يأتي هذا التوصيف الدقيق ومضبطة الاتهام الشاملة من البرلمان الأوروبي بدلاً من هيئات الرقابة والتشريع اللبنانية، وهذا يدلّ للأسف على حجم التعطيل والتفكك الذي أصاب الجهاز الإداري والتنفيذي والقضائي في الدولة اللبنانية.

لكن هذا القرار البرلماني الذي من الممكن أن يتخذ طابعاً أكثر قسوة إذا تمّ تبنيه على المستوى التنفيذي في الاتحاد الأوروبي، يقترح فعلياً إدارة دولية للبنان، سواء بغطاء استشاري أو تشاوري، وهو يعني أن لبنان بات يُعتبر في المحافل والمعايير الأوروبية بمثابة دولة غير قادرة على حماية مواطنيها بل كل سكان البلاد - بمن فيهم اللاجئون - وتأمين مستوى حياة لائق أو حتى بديهيات العيش.

يُعيد هذا القرار إلى الواجبة مبدأ «مسؤولية الحماية» (Responsibility to Protect) الذي اعتمده مجلس الأمن لإصدار القرارات ١٩٧٠ و١٩٧٣ في ليبيا.

فهذا المبدأ الذي أُقرّ العام ٢٠٠٥، يعتمد على ثلاث ركائز: ١- مسؤولية كل دولة عن حماية سكانها؛ ٢- مسؤولية المجتمع الدولي عن مساعدة الدول في حماية سكانها؛ ٣- مسؤولية المجتمع الدولي عن الحماية عندما تفشل الدولة بوضوح في حماية سكانها.

دعوات البرلمان الأوروبي في القرار الأخير بشأن لبنان تأتي في سياق الركيزة الثانية «مسؤولية المجتمع الدولي عن مساعدة الدول في حماية سكانها»، فهل التمادي في تخلي المنظومة الحاكمة عن مسؤولياتها بما يجعلها ليس فقط دولة غير قادرة، لا بل وغير راغبة، بحماية مواطنيها سيُصبح باباً لتكريس الركيزة الثالثة، أي مسؤولية المجتمع الدولي في التدخل مباشرة لأخذ زمام المبادرة سواء بقرار من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع، أو بمبادرة أوروبية - أميركية؟

قرار البرلمان الأوروبي الصادر في ١٢ تموز ٢٠٢٣ حول الوضع في لبنان (٢٧٤٢/٢٠٢٣) (RSP)

البرلمان الأوروبي،

- بالنظر إلى قراراته السابقة بشأن لبنان، ولا سيما قراره الصادر في ١٦ أيلول ٢٠٢١ بشأن الوضع في لبنان،
- بالنظر إلى قرارات مجلس الأمن السابقة، ولا سيما ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ٢٥٣٩ (٢٠٢٠) و ٢٥٩١ (٢٠٢١) و ٢٦٥٠ (٢٠٢٢)،
- بالنظر إلى الاتفاقية الأوروبية المتوسطة المؤسسة لشراكة بين المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة، والجمهورية اللبنانية من جهة ثانية،
- بعد الاطلاع على قرار المجلس الأوروبي ٨٦٠/٢٠٠٧/EC الصادر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ حول تقديم المساعدة المالية العامة للمجتمع في لبنان،
- بعد الاطلاع على البيان الصحفي لوفد العلاقات مع دول «المشرق» في زيارة رسمية إلى لبنان في الفترة الممتدة من ١٩ إلى ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٢٣،
- بعد الاطلاع على الالتزامات المتفق عليها في إطار أولويات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ولبنان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ ومؤتمر سيدر (المؤتمر الاقتصادي للتنمية عبر الإصلاحات ومع الشركات) في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ وإطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار (٣RF) في لبنان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ ولقاءات مجموعة الدعم الدولية من أجل لبنان في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ و ١٩ أيار/مايو ٢٠٢١،
- بعد الاطلاع على التقرير النهائي لبعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات «حول الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في ١٥ أيار/مايو ٢٠٢٢،
- بعد الاطلاع على قرار المجلس الأوروبي الصادر في ٢٦ تموز/يوليو ٢٠٢٢ بتمديد إطار الاتحاد الأوروبي للعقوبات المستهدفة لمدة عام واحد،
- بعد الاطلاع على البيان الصادر في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ عن الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية/نائب رئيسة المفوضية الأوروبية جوزيب بوريل حول الوضع السياسي في لبنان والبيان الصادر في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٢٣ بشأن تصاعد العنف،
- بعد الاطلاع على البيان الصادر عن وفد الاتحاد الأوروبي في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ بشأن الوضع الحالي في لبنان،
- بعد الاطلاع على البيان الصادر في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٣ عن المنسقة الخاصة للأمم المتحدة حول الانتخابات البلدية في لبنان،
- بعد الاطلاع على تصريحات مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمتحدثة باسمها حول الوضع في لبنان،
- بعد الاطلاع على اتفاقيات جنيف الأربع في العام ١٩٤٩ المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولاتها الإضافية التي صادق عليها لبنان،
- بعد الاطلاع على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨،
- بعد الاطلاع على المادة ١٣٢ الفقرة (٢) والفقرة (٤) من قواعد وإجراءات البرلمان الأوروبي،

أ- حيث إنَّ الوضع الحالي في لبنان مُقلِّق للغاية ويُذَر بالخطر بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والصحية، والانهيار المؤسسي؛ حيث إنَّ تصخُّم أسعار الكهرباء والغاز والمياه قد بلغ ذروته بنحو ٦٠٠٪ في حزيران/يونيو ٢٠٢٢؛ حيث إنَّ غالبية اللبنانيين يعيشون في فقرٍ والسُّلطات تفشل في ضمان حق كل فرد في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحق في الغذاء؛ حيث إنَّ تدهور الوضع الاقتصادي وازدياد معدَّل الفقر قد فرض صعوبات في الحصول على

الحقوق الأساسية، مثل الرعاية الصحية والسكن، وزيادة معدَّلات الهجرة؛

ب- حيث إنَّ لبنان شريك قريب وهام مع الاتحاد الأوروبي؛ حيث إنَّ هذه الشراكة قائمة على المصالح المشتركة والروابط التاريخية والثقافية طويلة الأمد والحوار السياسي والاجتماعي الدائم والاتصالات المتواصلة؛ حيث إنَّ لبنان يتعمم بمجتمع مدني نابض بالحياة وأحزاب سياسية تشمل الكثير من النشطاء وقادة المجتمع والأكاديميين والفنانين والمجموعات الشبابية التي تحشد وتدعو إلى إصلاحات عاجلة؛

ج- حيث إنَّه أُجريت انتخابات نيابية في ١٥ أيار/مايو ٢٠٢٢ في لبنان، خسر بنتيجتها «حزب الله» وحلفاؤه الأغلبية في مجلس النواب وعيَّن نجيب ميقاتي، من جديد، بالأغلبية لتشكيل حكومة جديدة، لكنَّه فشل في ذلك بسبب الانسداد السياسي؛ حيث إنَّ هذا الوضع استمرَّ حتى انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون وترك حكومة تصريف الأعمال برئاسة ميقاتي مسؤولة عن البلاد؛

د- حيث إنَّ «حزب الله» و«حركة أمل» وحلفائهما قد لجأوا إلى تكتيكات غير دستورية لمنع إتمام التصويت النيابي، مثل الانسحاب بعد الجولة الأولى أو تطيير النصاب لعرقلة انتخاب مرشَّح المعارضة؛ حيث إنَّ رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري قد رفض إجراء جولات تصويت عليَّة لانتخاب رئيس خارجاً أحكام الدستور اللبناني؛ حيث إنَّ هذا الأمر قد أدى إلى عرقلة الانتخابات الرئاسية لمدة ١٠ أشهر، في وقت يحتاج لبنان إلى وجود رئيس جمهورية من أجل تنفيذ الإصلاحات اللازمة ومنع الانهيار التام وإعادة مؤسسات الدولة للعمل والحفاظ على النظام الديمقراطي؛ حيث إنَّ هذا المأزق السياسي هو نتيجة لأزمة سياسية واقتصادية واجتماعية متعدِّدة الطبقات تؤثر على كافة مجالات الدولة اللبنانية؛

هـ- حيث إنَّ قرار مجلس السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي رقم ١٣٧٧/٢٠٢١ بتاريخ ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٢١ ينصُّ على إمكانية فرض عقوبات على أشخاص وكيانات مسؤولة عن تقويض الديمقراطية أو سيادة القانون في لبنان؛

و- حيث إنَّه كان من المقررَّ إجراء الانتخابات البلدية في لبنان في ٣١ أيار/مايو ٢٠٢٣ وتمَّ تأجيلها للعام الثاني على التوالي؛ حيث إنَّ وزير الداخلية اللبناني في حكومة تصريف الأعمال بسام مولوي قد أكَّد استعداد البلاد لإجراء الانتخابات البلدية؛ حيث إنَّ المنسَّق الخاص للأمم المتحدة في لبنان يدعم إجراء هذه الانتخابات بشكل

كامل ويعتبرها مهمة للالتزام بالجدول الزمني الدستورية والممارسات الديمقراطية في لبنان، في وقت تواجه فيه البلاد فراغاً رئاسياً وشللاً مؤسسياً واسع النطاق؛ حيث إنَّ مجلس النواب اللبناني، بأصوات «حزب الله» و«حركة أمل» و«التيار الوطني الحر» والجماعات السياسية المتحالفة معه، قد قرَّر تأجيل الانتخابات البلدية في البلاد لمدة أقصاها عام واحد حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٢٤ بحجة نقص التمويل؛ حيث إنَّ هذا التأجيل قد يزيد من حدة الشلل المؤسسي القائم وانعدام ثقة اللبنانيين في الديمقراطية؛

ز- حيث إنَّ الصعوبات الاقتصادية وسياسات التقشف والفساد المستشري قد أثارت عدَّة موجات من الاحتجاجات في السنوات الأخيرة، أضغمتها في الذكرى السنوية لثورة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر التي بدأت في عام ٢٠١٩؛ حيث إنَّ الاحتجاجات والاضطرابات الاجتماعية لا تزال مرتبطة بهذه الأسباب، وهي مستمرة في جميع أنحاء البلاد؛

ح- حيث إنَّ انفجار مرفأ بيروت في ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٠، والذي لا يزال يُعتبر أكبر انفجار غير نووي في العالم، قد قتل أكثر من ٢٢٠ شخصاً من بينهم أكثر من ٢٠ مواطناً من الاتحاد الأوروبي، وجرح ٧٠٠٠ شخص، وشرد ٣٠٠٠٠٠ شخص ودمر أو ألحق ضرراً بـ ٧٤٠٠٠٠ منزل؛

ط- حيث إنَّه وبعد ثلاث سنوات من انفجار مرفأ بيروت، تمَّ عرقلة التحقيق المحلي الذي يبحث في الأسباب التي أدت إليه، ويعود ذلك إلى حدِّ كبير إلى إساءة استخدام السلطة من قِبَل الفاعلين السياسيين، خصوصاً «حزب الله» وحلفائه ووزير العدل والمدعي العام؛ حيث إنَّ الفساد طويل الأمد وسوء الإدارة والإهمال والهيكل الإداري للمرفأ قد سمح بتخزين مادة مركَّبة شديدة الانفجار (نترات الأمونيوم) بشكل عشوائي في المرفأ لمدة ست سنوات تقريباً على

European Parliament
2019-2024

TEXTS ADOPTED

P9_TA(2023)0279

Situation in Lebanon

European Parliament resolution of 12 July 2023 on the situation in Lebanon (2023/2742(RSP))

The European Parliament,

- having regard to its previous resolutions on Lebanon, in particular its resolution of 16 September 2021 on the situation in Lebanon¹,
- having regard to previous UN Security Council resolutions, in particular 1559(2004), 1701(2006), 2539 (2020), 2591 (2021) and 2650 (2022),
- having regard to the Euro-Mediterranean Agreement establishing an Association between the European Community and its Member States, of the one part, and the Republic of Lebanon, of the other part²,
- having regard to Council Decision 2007/860/EC of 10 December 2007 providing Community macro-financial assistance to Lebanon³,
- having regard to the press statement of the Delegation for relations with the Mashreq countries on an official visit to Lebanon from 19 to 23 June 2023,
- having regard to the commitments agreed in the framework of the EU-Lebanon Partnership Priorities in November 2016, the CEDRE (Conférence économique pour le développement, par les réformes et avec les entreprises) Conference on 6 April 2018, the Lebanon Reform, Recovery and Reconstruction Framework (3RF) in December 2020 and the International Support Group for Lebanon meetings on 11 December 2019, 23 September 2020 and 19 May 2021,
- having regard to the final report of the EU Election Observation Mission on the parliamentary elections held on 15 May 2022,
- having regard to the decision of the European Council of 26 July 2022 to extend the EU framework for targeted sanctions for one year,

¹ OJ C 117, 11.3.2022, p. 143.

² OJ L 143, 30.5.2006, p. 2.

³ OJ L 337, 21.12.2007, p. 111.

1. Considers Lebanon's present situation to be caused by politicians across the ruling class and by illegally armed parties obstructing the democratic and constitutional process and calls for their disarmament; calls on Lebanon's political elite to take their share of the responsibility for the current situation in the country;
2. Urges the Lebanese Parliament to elect a president in the shortest possible timeframe in order to begin addressing the political, economic, social, financial and health crises, and the state of institutional breakdown; urges them all to finally endorse and defend the Lebanese people's claims; expresses grave concern about the obstacles to the implementation of the necessary reforms and calls on the Lebanese leaders to prioritise national interests; regrets that the Lebanese Parliament has yet to elect a president after 12 inconclusive presidential election sessions;
3. Regrets that the municipal elections scheduled for May 2022 were postponed for the second time in two years, leading to a further political stalemate and increasing the dysfunction of the state institutions; urges the Ministry of Interior and Municipalities to commit to holding the municipal elections within the next six months and proceed with the preparations accordingly; calls on the Lebanese authorities to request that the VP/HR deploy an election observation mission, or, alternatively, an election expert mission, months ahead of the municipal elections; urges the Commission and the Member States to provide all the technical and financial assistance possible, and to enable the elections to be held on time and in the best conditions possible, while insisting on the fairness and transparency of the whole process, while guaranteeing that it is the government's responsibility to set aside the necessary budget for holding municipal elections;
4. Calls for an international humanitarian assistance and oversee the use of funds; support the implementation of humanitarian assistance and oversee the use of funds;
5. Calls for the EU to offer Lebanon the deployment of a comprehensive EU administrative advisory mission in order to address the urgent need to counter the accelerating breakdown of public administration and basic services by providing an action plan and related necessary support; commends the role of essential public sector workers who, despite having their salaries cut by more than half in recent years because of austerity measures, have continued to deliver key services to the population in areas such as health, education and care;
6. Calls on the Lebanese government to swiftly implement key governance, economic and financial reforms that will ensure political and economic recovery, including the credible regulation of key economic sectors such as the electricity sector; welcomes the adoption of amendments to the Lebanese banking secrecy law as a key step towards unlocking international macro-financial assistance, namely from the International Monetary Fund; invites the country to continue implementing reforms, including in the judiciary, to ensure independence and prevent political interference and institutionalised impunity in the justice system; recalls the urgent need to limit the exorbitant power of the military court and limit its competencies to only perform trials for military crimes committed by the military and never to try civilians; recalls that the EU, the World Bank and the UN have demanded the establishment of an independent and transparent judiciary, the adoption of a modern public procurement law and the enactment of an anticorruption strategy;
7. Calls on the Council to apply targeted sanctions under the framework adopted by the Council on 30 July 2021 against all of those who are infringing the democratic and electoral process in the Lebanese institutions, those involved in serious financial misconduct and those obstructing corruption investigations or an upcoming international fact-finding investigation into the Beirut port explosion or an upcoming international fact-finding mission, and seize their assets in the EU; notes that the Council Framework is due to expire on 30 July 2023; calls on the Council to take immediate action to extend it and work toward its renewal;
8. Recalls that a transparent, independent, neutral and effective investigation into the Beirut port explosion is a priority and must be ensured; urges the Lebanese authorities to respect the judicial procedures and the independence of the judiciary and assist every effort that would allow those responsible for the decisions that led to the blast in the port of Beirut to be properly investigated and held to account; calls for an independent international fact-finding mission to Lebanon to investigate the Beirut explosion within the framework of the UN; insists that those found directly or indirectly responsible must be held accountable for the lives lost and the damage done to the Lebanese people; insists that the port of Beirut is key infrastructure for Lebanon and needs to be reconstructed; urges the authorities to fully cooperate with Judge Bitar, who is leading the investigation into the explosion of the port;

ما أسفر عن مقتل أكثر من نصف مليون شخص وتشريد ما يقرب من نصف إجمالي سكانها، وتحول ٦ ملايين شخص إلى لاجئين ونزوح ٧ ملايين داخلياً؛ حيث إن «حزب الله» ساعد ودعم نظام الأسد في الحرب السورية، بما في ذلك توفير القوات على الأرض ومرافقة أفراد «الحرس الثوري الإسلامي» في إنشاء وتدريب الميليشيات السورية؛ حيث إن الجناح العسكري لـ «حزب الله» مُدرج على قائمة الاتحاد الأوروبي للمنظمات الإرهابية المحظورة؛

ع- حيث إنّه وبحسب تقارير «هيومن رايتس ووتش»، تمّ اعتقال عدد من اللاجئين وترحيلهم إلى الحدود السورية والسلطات السورية؛

ف- حيث إنّه في ١١ تشرين الأول/أكتوبر خطا لبنان وإسرائيل خطوة تاريخية، إذ توّصلا إلى اتفاق على ترسيم الحدود البحرية بينهما، التي من شأنها أن تساهم في استقرار وازدهار الجارين، وكذلك في المنطقة ككل؛

ص- حيث إن مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة قد تبني في ٣١ آب ٢٠٢٢ القرار ٢٦٥٠ (٢٠٢٢)،

الذي جدّد تفويض قوّة الأمم المتّحدة

المؤقتة في لبنان (يونيفيل) حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢٣؛ حيث أنه أشار إلى ضرورة نشر الجيش اللبناني في جنوب لبنان واحترام جميع الأطراف وقّف الأعمال العدائية ومنع انتهاكات الخط الأزرق وضمان حرية حركة «اليونيفيل» ووصولها إلى المناطق المهمة الرئيسية على طول الخط الأزرق؛

ق- حيث إن مذكرة توقيف دولية قد صدرت في أيار/مايو ٢٠٢٣ بحق رياض سلامة، حاكم مصرف لبنان المركزي منذ عام ١٩٩٣، على خلفية دعوى قضائية رفعت ضده في فرنسا وألمانيا بتهم غسل الأموال والاحتيال والتزوير والاختلاس والمشاركة في جمعية إجرامية؛ حيث إن اليوروجست [وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية] قد أكدت في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٢٢ أن سلطات فرنسا وألمانيا ولوكسمبورغ قد صادرت ممتلكات وأصولاً مجمّدة للسيد سلامة بقيمة ١٢٠ مليون يورو؛ حيث إن السيد سلامة ينفي ارتكاب أي مخالفات ويرفض الاستقالة؛ حيث إن ولاية السيد سلامة تنتهي في تموز/يوليو ٢٠٢٣؛

ر- حيث إن المدعي العام في موناكو يجري تحقيقاً بشأن غسل الأموال ضد رئيس الوزراء ميقاتي، الذي يظهر أيضاً في وثائق بانديورا؛

١. يعتبر أن الوضع الذي وصل إليه لبنان حالياً، هو نتيجة أعمال السياسيين في عموم الطبقة الحاكمة والأطراف المسلحة غير الشرعية التي تعرقل سير العملية الديمقراطية والدستورية ويدعو إلى نزع سلاحها؛ ويدعو النخبة السياسية اللبنانية إلى تحمّل مسؤوليتها في الوضع الراهن في البلاد؛

الرغم من تحذيرات المسؤولين المحليين؛ وحيث إنّه في ٤ آب/أغسطس ٢٠٢١ قد خرجت مظاهرة حاشدة في الشارع في بيروت يطالب فيها المتظاهرون بالمساءلة حول انفجار المرفأ؛ حيث إن مظاهرة حاشدة أخرى خرجت في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ بقيادة «حزب الله» و«حركة أمل» ضد المحقق العدلي القاضي طارق بيطار قد تحوّلت إلى هجوم منظّم من قبل «حزب الله» و«حركة أمل» على منطقة عين الرمانة وعلى «حزب القوّة اللبنانيّة» الذي يدعم التحقيق في انفجار مرفأ بيروت؛

ي- حيث إن القاضي طارق بيطار قد طلب في ٢ تموز/يوليو ٢٠٢١ من مجلس النواب رفع الحصانة عن ثلاثة من أعضائه حتى يتمكّن من توجيه اتهامات إليهم بالإهمال الجنائي والقتل عن قصد مُحتمل في قضية انفجار المرفأ بسبب مسؤولياتهم الوزارية أثناء تخزين المواد الخطرة؛ حيث إن اثنين من الوزراء السابقين المتهمين قد أعيد انتخابهما وهما حالياً عضوان في مجلس النواب؛ حيث إن مجلس النواب اللبناني، بغالبية أعضائه، لم يرفع الحصانة عنهم حتى حزيران/يونيو ٢٠٢٣.

ك- حيث إن «هيومن رايتس ووتش»، منظمة العفو الدولية ومنظمة العمل القانوني حول العالم والمفكرة القانونية ولجنة الحقوقيين الدولية قد قامت بتوثيق مجموعة من العيوب الإجرائية والنظامية تشوّه التحقيق المحلي وتحرمه من أي قدرة على تحقيق العدالة بمصادقية، خصوصاً بسبب التدخل السياسي الصارخ وحصانة المسؤولين السياسيين رفيعي المستوى وعدم احترام المعايير التي تضمن المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة؛ حيث إنّه في ظل هذه الظروف، يُعتبر إنشاء بعثة دولية لتقصي الحقائق مفوّضة من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أمر واجب؛ حيث إن أكثر من ١٦٢ منظمة حقوقية لبنانية ودولية وناجين وأهالي الضحايا قد حثوا أعضاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على إصدار قرار يتعلّق بهذه الغاية؛

ل- حيث إن العقيد جوزيف سكاف، المدير السابق لشعبة مكافحة المخدرات في المرفأ، الذي كان أول من حذر الإدارة من خطر تخزين المواد الكيميائية في العام ٢٠١٤ قد قُتل في العام ٢٠١٧؛ حيث إن جو بجانبي، الذي صوّر العنبر الحطّر [لعنبر رقم ١٢] قبل الانفجار وبعده، قد قُتل وسُرق هاتفه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠؛ حيث إن الناشط والناشر لقمان سليم قد اغتيل في شباط/فبراير ٢٠٢١ بعد ١٠ أيام من اتهامه «حزب الله» بتزويد نظام بشار الأسد ببنترات الأمونيوم؛

م- حيث إنّه أُقيمت منذ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ إحدى وعشرون دعوى قضائية ضد المحقق العدلي في الانفجار، القاضي طارق بيطار، وقضاة آخرين ينظرون في القضايا، والتي تشمل بشكل أساسي سياسيين من «حزب الله» وحلفائهم والمدعي العام ووزير العدل؛ حيث إنّه تمّ تعليق التحقيق المحلي في الانفجار من ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ بعد أن قام اثنان من السياسيين المتهمين في القضية برفع شكوى أخرى ضد القاضي بيطار، وكذلك مجلس القضاء الأعلى الذي سبق أن نظّر في طلبهما بإقالة القاضي بيطار من منصبه ورفضه؛ حيث إن الهيئة العامة لمحكمة النقض في لبنان، التي تتمتع بالاختصاص القضائي الآن، غير قادرة على البت في هذه القضايا لأنّها لا تملك النصاب القانوني بسبب تقاعد أحد أعضائها في أواخر عام ٢٠٢١، ولا يمكن استئناف القضية حتى يتم إجراء تعيينات قضائية جديدة؛ حيث إن وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال يوسف الخليل قد رفض التوقيع على المرسوم الخاص بالتعيينات القضائية، الأمر الذي أجبر القاضي بيطار على إيقاف التحقيق من جديد؛

ن- حيث إنّه يوجد أكثر من مليون ونصف المليون سوري في لبنان، بالإضافة إلى حوالي ١٥٨٠٠٠ لاجئ من أصول ألبانية وعراقية وسودانية ومن أصول أخرى مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) وحوالي ٢٠٧٧٠٠ لاجئ فلسطيني، يؤثرون على الاقتصاد اللبناني ويساهمون في أزمتهم المتعددة الأبعاد؛ حيث إن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لا يزالون يواجهون تحديات وقيوداً كبيرة، حيث يعيش معظمهم في فقر ويعتمدون على مساعدة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) كمصدر رزقهم الرئيسي؛

س- حيث إنّه في أعقاب الربيع العربي والانتفاضة الشعبية في سوريا عام ٢٠١١، شنّ نظام الأسد حملة قمع وحشية ضد شعبه،

٢. يدعو بشدّة مجلس النواب اللبناني إلى انتخاب رئيس للجمهورية في أقصر فترة زمنية ممكنة من أجل البدء بمعالجة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والصحية، والانهيار المؤسساتي؛ ويحثّ النواب جميعاً على تأييد مطالب اللبنانيين والدفاع عنها؛ يُعرب عن قلقه البالغ إزاء العقبات التي تعترض تنفيذ الإصلاحات اللازمة ويدعو القادة اللبنانيين إلى إعطاء الأولوية للمصالح الوطنية؛ يأسف أن مجلس النواب اللبناني لم ينتخب رئيساً بعد ١٢ جلسة انتخابية رئاسية غير حاسمة؛

٣. يأسف لتأجيل الانتخابات البلدية التي كان من المقرر إجراؤها في أيار/مايو ٢٠٢٢ للمرة الثانية خلال عامين، ما أدى إلى مزيد من الجمود السياسي وزيادة الخلل في مؤسسات الدولة؛ يحثّ وزارة الداخلية والبلديات على الالتزام بإجراء الانتخابات البلدية خلال الأشهر الستة المقبلة والمضي قدماً في التحضيرات وفقاً لذلك؛ يدعو السلطات اللبنانية إلى الطلب من الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية/نائب رئيسة المفوضية الأوروبية بنشر بعثة مراقبة الانتخابات، أو بدلاً من ذلك، بعثة خبراء الانتخابات، قبل أشهر من الانتخابات البلدية؛ يحثّ المفوضية والدول الأعضاء على تقديم كل المساعدات الفنية والمالية للمساهمة في التمكين من إجراء الانتخابات في الوقت المحدد وفي أفضل الظروف الممكنة، والسعي لضمان نزاهة وشفافية العملية بأكملها، مع

9. Encourages the EU Member States to assist families of the victims of the Beirut port blast in exploring the possibilities for prosecuting politicians accused of atrocities under universal jurisdiction; calls on the Human Rights Council to enact a resolution establishing and dispatching an independent and impartial fact-finding mission in order to determine the facts and circumstances of the Beirut explosion, including the root causes, to establish state and individual culpability and to promote justice and restitution for the victims;
10. Strongly condemns the culture of impunity that has flourished in Lebanon; is concerned about attempts to intimidate independent members of civil society through various means; notes that victims and families cannot wait any longer for justice to be done; calls for an immediate end to the culture of impunity that prevails in Lebanese institutions and urges the authorities to remove all obstacles to ongoing judicial investigations, particularly in cases of corruption;
11. Highlights the need to promote sustainable solutions to tackle the food insecurity and energy crises and the need to provide direct humanitarian support, in line with the recommendations of the Food and Agriculture Organization; calls for the EU's humanitarian support to be coupled with support for farmers and agricultural workers and other forms of support for local food production, as well as investment in infrastructure for generating renewable energy in the country;
12. Expresses its concern about numerous cases of mismanagement and fraud related to EU-funded projects due to the lack of transparency and oversight and poor selection and bidding criteria and record keeping; invites the Commission and the European Public Prosecutor's Office (EPPO) to consider the case of the alleged misuse of EU funds for waste management facilities; underlines that the EU should keep oversight of each project and deliver funding in instalments following independent verifications for each phase of the relevant projects in order to compensate for Lebanon's high risk of corruption; calls on the EU and its partners to publish all relevant documents allowing for independent scrutiny by civil society; underlines that such standards and best practices should be shared across all international donors who seek to help Lebanon, such as in the case of EU support for solid waste management in Lebanon; reiterates its call for the Commission to increase the accountability and monitoring of EU-funded projects in Lebanon; stresses that the EU funds should not reach Hezbollah;
13. Stresses that conditions are not met for the voluntary, dignified return of refugees in conflict-prone areas in Syria; recalls the vulnerability of the refugee population in Lebanon and stresses the need to provide adequate, predictable and multi-layered funding to agencies working with refugees in order to ensure the full provision of essential services to refugee communities in the country; calls on the Commission to work on improving the humanitarian situation in Syria in order to address the root causes of the refugee crisis; stresses that the return of refugees should be voluntary, dignified and safe, according to international criteria and refugees, with strict controls; continue to be provided to the Lebanese population and refugees, with the participation of the UN and Lebanese authorities to address the refugee question; expresses its concern about the escalation of anti-refugee rhetoric by Lebanese political parties and ministers; urges Lebanon, in the event of any action taken on migration, to refrain from deportation and imposing discriminatory measures and inciting hatred against Syrian refugees; calls, in this regard, for the EU and the Member States to continue to provide funding for UNRWA and Syrian refugees;
14. Expresses support for UNIFIL's work along the Lebanese-Israeli border and strongly condemns all attacks on UN peacekeepers; calls, as a matter of urgency, for those responsible to be held to account;
15. Calls for the EU to add Hezbollah in full and the Islamic Revolutionary Guard Corps to its list of banned terrorist organisations;
16. Welcomes the signing of the agreement on the delineation of the maritime border between Lebanon and Israel and encourages the two countries to continue their constructive engagement;
17. Instructs its President to forward this resolution to the Council, the Commission, the Vice-President of the Commission / High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy, the governments and parliaments of the Member States, the UN Secretary-General, the Secretary-General of the Arab League, the President of the Euro-Mediterranean Parliamentary Assembly, and the Government and Parliament of Lebanon.

١١. يسألط الضوء على ضرورة تعزيز الحلول المستدامة للتصدي لأزمات انعدام الأمن الغذائي والطاقة وضرورة تقديم الدعم الإنساني المباشر، بما يتماشى مع توصيات منظمة الأغذية والزراعة؛ يدعو إلى اقتران الدعم الإنساني من الاتحاد الأوروبي بدعم المزارعين والعمال الزراعيين وغيرها من أشكال الدعم لإنتاج الغذاء المحلي، فضلاً عن الاستثمار في البنية التحتية لتوليد الطاقة المتجددة في البلاد؛

١٢. يُعرب عن قلقه إزاء الكثير من حالات سوء الإدارة والاحتيال المتعلقة بالمشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي بسبب الافتقار إلى الشفافية والرقابة وضعف معايير الاختيار والعطاءات وحفظ السجلات؛ يدعو المفوضية ومكتب المدعي العام الأوروبي (EPPO) للنظر في قضية سوء الاستخدام المزعم لأموال الاتحاد الأوروبي لمرافق إدارة النفايات؛ يُشدّد على أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يُواصل الإشراف على المشاريع ويُقدّم التمويل على أقساط بعد عمليات التحقق المستقلة لكل مرحلة من المراحل الصلة من أجل التعويض عن مخاطر الفساد

العالية في لبنان؛ يدعو الاتحاد الأوروبي وشركاءه إلى نشر جميع الوثائق ذات الصلة التي تسمح بالتدقيق المستقل من قبل المجتمع المدني؛ يُشدّد على ضرورة مشاركة هذه المعايير وأفضل الممارسات عبر جميع المانحين الدوليين الذين يسعون إلى مساعدة لبنان، كما في حالة دعم الاتحاد الأوروبي لإدارة النفايات الصلبة في لبنان؛ يُكرّر دعوته للمفوضية لزيادة المساءلة والمراقبة للمشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي في لبنان؛ يُشدّد على أن أموال الاتحاد الأوروبي يجب ألا تصل إلى «حزب الله»؛

١٣. يُشدّد على عدم توفر شروط العودة الطوعية الكريمة للاجئين في المناطق المعرضة للصراع في سوريا؛ يُذكر بعجز اللاجئين في لبنان ويُشدّد على الحاجة إلى توفير تمويل ملائم ومؤكّد ومتعدّد للمنظمات التي تعمل مع اللاجئين من أجل ضمان التوفير الكامل للخدمات الأساسية لمجتمعات اللاجئين في البلاد؛ يدعو المفوضية للعمل على تحسين الوضع الإنساني في سوريا من أجل معالجة الأسباب الجذرية لأزمة اللاجئين؛ يُشدّد على أن عودة اللاجئين يجب أن تكون طوعية وكريمة وأمنة وفق المعايير الدولية؛ يدعو إلى استمرار تقديم المساعدات الإنسانية للشعب اللبناني واللاجئين، مع ضوابط صارمة؛ يدعو لبنان للانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين الصادرة عن الأمم المتحدة وبروتوكولها لعام ١٩٦٧؛ يدعو إلى تشكيل فريق عمل دولي بمشاركة الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والسلطات اللبنانية لمعالجة قضية اللاجئين؛ يُعرب عن قلقه من تصاعد الخطاب المناهض

الإصرار على مسؤولية الحكومة في تخصيص الميزانية اللازمة لإجراء الانتخابات البلدية؛

٤. يدعو إلى تشكيل فريق عمل إنساني دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لدعم تسهيل وصول المساعدات الإنسانية والإشراف على استخدام الأموال؛

٥. يدعو الاتحاد الأوروبي إلى أن يُعرّض على لبنان نشر بعثة استشارية إدارية شاملة تابعة للاتحاد الأوروبي من أجل تلبية الحاجة الملحة لمواجهة الانهيار المتسارع للإدارات العامة والخدمات الأساسية من خلال توفير خطة عمل والدعم اللازم ذي الصلة؛ يثني على دور العاملين في القطاع العام الذين، على الرغم من تدني رواتبهم إلى أكثر من النصف في السنوات الأخيرة بسبب تدابير التقشف، قد استمروا في تقديم الخدمات الرئيسية للسكان في مجالات مثل الصحة والتعليم والرعاية؛

٦. يدعو الحكومة اللبنانية إلى الإسراع بتنفيذ الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية الرئيسية التي ستضمن الانتعاش السياسي والاقتصادي، بما فيه ذلك التنظيم الفعال للقطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل قطاع الكهرباء؛ يرحّب باعتماد تعديلات على قانون السرية المصرفية اللبناني كخطوة رئيسية نحو تحرير للمساعدات المالية الكلية الدولية، وتحديدًا من صندوق النقد الدولي؛ يدعو البلاد لمواصلة تنفيذ الإصلاحات، وخصوصًا في القضاء، لضمان الاستقلالية وحماية النظام القضائي من التدخل السياسي ومن «الإفلات المؤسسي» من العقاب؛ يُذكر بالحاجة الماسة لحدّ من السلطة المفرطة للمحكمة العسكرية وتقليص صلاحياتها إلى إجراء محاكمات للجرائم العسكرية التي يرتكها الجيش وعدم محاكمة المدنيين؛ يُذكر بأن الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والأمم المتحدة قد طالبوا بإنشاء سلطة قضائية مستقلة وشفافة واعتماد قانون الشراء العام الحديث وسنّ استراتيجية لمكافحة الفساد؛

٧. يدعو المجلس إلى تطبيق عقوبات موجهة بموجب الإطار الذي اعتمده المجلس في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٢١ ضد كل من يُخالِف العمليّة الديمقراطية والانتخابية في المؤسسات اللبنانية، والمتورطين في مخالفات مالية جسيمة، وأولئك الذين يعرقلون تحقيقات الفساد أو التحقيق المحلي في انفجار مرفأ بيروت أو بعثة دولية مُقبلة لتقصّي الحقائق، ومصادرة أصولهم في الاتحاد الأوروبي؛ يُشير إلى أن إطار عمل المجلس من المقرر أن ينتهي في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٢٣؛ يدعو المجلس إلى اتخاذ إجراءات فورية لتمديد العمل على تجديده؛

٨. يُذكر بأن تحقيقًا شفافًا ومستقلًا ومحايدًا وفعالًا في انفجار مرفأ بيروت يمثل أولويةً ويجب ضمانه؛ يحثّ السلطات اللبنانية على احترام الإجراءات القضائية واستقلالية القضاء ودعم المساعي التي من شأنها أن تسمح بالتحقيق الملائم مع المسؤولين عن القرارات التي أدت إلى الانفجار في مرفأ بيروت ومحاسبتهم؛ يدعو إلى تشكيل بعثة دولية مستقلة لتقصّي الحقائق في لبنان للتحقيق في انفجار بيروت في إطار الأمم المتحدة؛ يُصرّ على وجوب محاسبة المسؤولين بشكل مباشر أو غير مباشر عن الخسائر في الأرواح والأضرار التي لحقت بالشعب اللبناني؛ يُصرّ على أن مرفأ بيروت هو البنية التحتية الأساسية للبنان ويجب إعادة بنائه؛ ويحثّ السلطات على التعاون الكامل مع القاضي بيطار الذي يقود التحقيق في انفجار المرفأ؛

٩. يُشجّع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على مساعدة عائلات ضحايا انفجار مرفأ بيروت في دراسة احتمال رفع دعاوى قضائية في محاكم وطنية أجنبية وكذلك دراسة احتمال محاكمة السياسيين المتهمين بارتكاب أعمال وحشية بموجب الولاية القضائية العالمية؛ يدعو مجلس حقوق الإنسان إلى إصدار قرار بإنشاء وإرسال بعثة تقصي حقائق مستقلة ومحايدة لتحديد وقائع وظروف انفجار بيروت، بما في ذلك الأسباب الجذرية، وإقرار مسؤولية الدولة والأفراد وتعزيز العدالة وتعويض الضحايا؛

١٠. يُدين بشدة ثقافة الإفلات من العقاب التي انتشرت في لبنان؛ يشعر بالقلق إزاء محاولات تهريب أعضاء المجتمع المدني المستقل عبر مختلف الوسائل؛ يشير إلى أن الضحايا وأسْرهم لا يمكنهم الانتظار أكثر لتحقيق العدالة؛ يدعو إلى وضع حدّ فوري لثقافة الإفلات من العقاب السائدة في المؤسسات اللبنانية ويحثّ السلطات على إزالة جميع العقبات أمام التحقيقات القضائية الجارية، لا سيّما في قضايا الفساد؛

للاجئين من قبل الأحزاب السياسية والوزراء اللبنانيين؛ يحثّ لبنان في حال اتّخاذ أي إجراء بشأن الهجرة على الامتناع عن الترحيل وفرض تدابير تمييزية والتحرّض على الكراهية ضد اللاجئين السوريين؛ يدعو، في هذا الصدد، الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم التمويل للأونروا واللاجئين السوريين؛

١٤. يُعرب عن دعمه لعمل «اليونيفيل» على طول الحدود اللبنانية الإسرائيلية ويدين بشدة جميع الهجمات على قوّات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة؛ يدعو، على وجه السرعة، إلى محاسبة المسؤولين عن هذه الهجمات؛

١٥. يدعو الاتحاد الأوروبي إلى إضافة «حزب الله» بالكامل و«الحرس الثوري الإسلامي» إلى قائمته للمنظمات الإرهابية المحظورة؛

١٦. يُرحّب بالتوقيع على اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل ويُشجّع البلدين على مواصلة عملهما البناء؛

١٧. يُكلّف رئيسه بإحالة هذا القرار إلى المجلس والمفوضية والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية/نائب رئيسة المفوضية الأوروبية وحكومات وبرلمانات الدول الأعضاء والأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية والحكومة والمجلس النيابي في لبنان.

الثنائي الشيعي ومحاولات الإمساك بـ«الساحات» الفلسطينية (٢) جنوبًا: مخيمات صور (البص، الرشيدية، البرج الشمالي)

كريم حمادة



المصدر: موقع النهار

التي يسكنها لاجئون في منطقة صور على الجنسية اللبنانية عام ١٩٩٤، ويحق لنحو ستة آلاف منهم المشاركة في الانتخابات البلدية والنيابية. بعد عملية التجنيس نال المخيم المذكور بعض الخدمات من بلدية البرج الشمالي التي ضمّ مجلسها بعد ذلك عضوين من أصل فلسطيني هما محمود الجمعة وكامل فياض دحاويش.

تحوّل الفلسطينيون المُجنسون إلى مجموعة تصبّ أصواتها في صناديق الاقتراع لمصلحة مرشحي الثنائي الشيعي. وتعمد «أمل» و«حزب الله» إلى عقد اجتماعات دورية مع الفلسطينيين ومع المُجنسين منهم للتباحث في أمور المخيم.

توجد لجنة شعبية تضم ١٩ عضوًا يمثلون فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وتُعنى بالشؤون الاجتماعية والإدارية والمعيشية، وهناك لجنة أهلية تمثل فصائل التحالف الفلسطيني وعدداً من المستقلين. وخلال الفترة الماضية أنشأ أحد الفلسطينيين ويدعى خن، وهو مقيم خارج المخيم، «سرايا المقاومة» التابعة لـ«حزب الله» والتي كان أساسها فلسطينيون حصلوا على الجنسية اللبنانية. وجرى تدريبهم وتأهيلهم تحت شعار الاستعداد لتحرير فلسطين، وقد لعب العامل الاقتصادي دوراً في شد الشباب للانضمام إلى «سرايا المقاومة». من جهة أخرى أقام «حزب الله» ملفاً خاصاً بمخيم البرج الشمالي بمسؤولية أبو وائل زلزلي الذي يزور قيادات فلسطينية وعائلات مختلفة بشكل دوري للتباحث في شؤون المخيم، كما يعقد لقاءات وندوات في هذا الإطار.

ويحتل المخيم خصوصية لأن معظم المُجنسين من أبنائه التحقوا بالثنائي الشيعي، وشاركوا في كل نواحي حياة الطائفة وصار ارتباطهم بالقضية الفلسطينية من الموقع الطائفي وليس الوطني. كما شكّل المُجنسون من الطائفة السننية لجان وروابط للدفاع عن حقوقهم لدى الدولة اللبنانية ضمن إطار الثنائي الشيعي أيضاً.

للمخيمات في صور أهمية كبيرة عند «حركة أمل»، فهناك مسؤول حركي للعلاقات اللبنانية الفلسطينية في صور هو صدر داود، كما أن مسؤول «حركة أمل» في إقليم جبل عامل علي اسماعيل يشرف على علاقة «حركة أمل» بالمنظمات الفلسطينية في هذه المخيمات، كما يولي «حزب الله» المخيمات في صور العناية الكبيرة، فهو بالإضافة إلى فرز مسؤول للعلاقات مع المخيمات هو أبو وائل زلزلي هناك لجان للعمل في تلك المخيمات تقوم بتقديم المساعدات الصحية والغذائية ويتولى مسؤوليتها الحاج أبو فتحي. ويعتبر أبو وائل زلزلي، من الشخصيات المحورية في مخيمات صور، فهو يمكن أن يدور الزوايا ويقوم بالمصالحات وله «كلمته» في تلك المخيمات؛ وتمتد علاقاته فيها مع مختلف الفصائل الموجودة دون استثناء، وعلى مختلف الصعد من سياسية وعسكرية إلى اجتماعية وثقافية ورياضية، وينشط معه فريق عمل مكوّن من الشيخ محمد مؤنس، ومسؤول لجان العمل في المخيمات أبو فتحي. وهم يشكّون العلاقات مع جميع المنظمات والجمعيات في المخيم، وأضحت لهم «روزنامتهم» و«جدولهم»، بحسب أحد الناشطين الاجتماعيين الذي يعمل في مخيمات صور.

هكذا يظهر أنّ «حزب الله» يستخدم في إطار مدّ أذرع داخل المخيمات الفلسطينية وسائل مختلفة تبعاً لحالة كل مخيم. في المية ومية عين الحلوة يجد ضالته في الطيف الواسع من التنظيمات الإسلامية والمظلة التي توفرها، أما في مخيمات صور فهي في إطار المُجنسين أو «السرايا» أو في العلاقة مع «فتح» ما يمكن الركون إليه في ضمان أن تكون تلك المخيمات تحت ناطقته.

للسكن أو معرّضاً للسقوط، منها نحو ٣٠ بيتاً سقطوا من الزينكو، وجدرانها من الباطون، ونحو ٥٠ تحوي غرقاً من التنك، في حين يعاني نحو ٦٠٠ منزل من تشققات.

تدير المخيم لجنة شعبية تتبع منظمة التحرير، لكن ذلك لا يمنع وجود لجنة أخرى للتحالف الفلسطيني المرتبط بالنظام السوري. تعقد اجتماعات دورية بين اللجنة الشعبية والفصائل الفلسطينية وبين «أمل» و«حزب الله». كما تتعاون القوى الفلسطينية مع الأجهزة الأمنية اللبنانية في مواجهة أي حدث أمني. وقد شهد محيط مخيم الرشيدية، وتحديدًا في منطقة القليلة، عمليات إطلاق صواريخ، وكانت الأنظار تتجه إلى المخيم، لكن بعض الناشطين أشاروا إلى إمكانية مشاركة أفراد من المخيم يديون بالولاء إلى تنظيم فلسطيني، وعلى علاقة بالنظام السوري وتسهيل من «حزب الله»، فيما تطرّق آخرون إلى الوضع الاقتصادي الذي قد يدفع البعض إلى المشاركة في مثل تلك العمليات التي تجري تحت شعار المشاركة في قتال العدو الإسرائيلي. وفي المعلومات أنّ العامل الاقتصادي هو الذي يحرّك بعض الشباب للتعاون مع «سرايا المقاومة» التابعة لـ«حزب الله» للحصول على بدل مالي، لكن ذلك لم يتبلور في إطار تنظيمي متماسك في مخيم الرشيدية.

المخيم البص هو مخيم ملاصق لمدينة صور الساحلية، يمتاز بموقعه الجغرافي عند مفترق طرق تربط صور ببلدات القضاء. يسكنه حاليًا نحو ثمانية آلاف شخص من طوائف مختلفة، ولا زالت هناك عائلة أرمينية ٣٢ عائلة فلسطينية مسيحية. ويعيش فيه عدد من العائلات السورية، كما انتقلت إليه عائلات لبنانية، خصوصاً بعد عدوان تموز ٢٠٠٦. يعاني المخيم من ارتفاع نسبة الهجرة القانونية وغير القانونية، وتوجد حالات فقر مدقع تحاول اللجنة الشعبية والجمعيات تقديم المساعدات الغذائية والصحية للتخفيف من حدته.

قال أحد الناشطين: «هناك لجنة شعبية تدير العلاقة مع الخارج ومع الأونروا»، كما توجد لجنة أهلية تتبع لتحالف الفصائل المرتبطة بالنظام السوري. لكن اللجنة الشعبية تلاحق كل الخدمات في المخيم، والأمن الداخلي يتابعه الأمن الوطني بالتراضي والتفاهم مع القوى الداخلية والخارجية. ويمنع الأمن الوطني وقوع تعديت من أي جانب كانت. وتتوزع العائلات الأساسية على الأحياء في المخيم، وتالياً تقل التجاوزات أو النزاعات، كما أنّ العائلات اللبنانية التي تسكن في المخيم يمكن ملاحظتها وجودها على أطرافه». أما عن العلاقة مع المحيط، يمكن القول إنّ موقع المخيم الجغرافي يدفع جميع الأطراف الداخلية والخارجية للتعاون والتعاطي بإيجابية عند أي حادث. لكن أكثر من جهة أشارت إلى وجود حالات يمكن وصفها بالشاذة وغير المرضي عنها عند بعض الشباب الذين يتمّ استخدامهم تحت شعارات تتعلق بفلسطين والعمل المقاوم للقيام بمهمات مرتبطة بطرف فلسطيني متعاون مع «حزب الله» أو حتى للحزب مباشرة عبر «سرايا المقاومة». وهذه ممارسات تتمّ تحت الطاولات لأنّ القوى الفلسطينية لا ترغب بإثارة أي موضوع قد يكون محلّ انقسام لبناني فلسطيني.

مخيم البرج الشمالي

يقع مخيم البرج الشمالي على بعد ثلاثة كيلومترات شرق مدينة صور. تأسس عام ١٩٤٨ لاستقبال اللاجئين من منطقتي الحولة وطبريا، وبدأت «الاونروا» بالإشراف عليه عام ١٩٥٥ بعد استقرار مجموعات فلسطينية أخرى عاشت لفترة في مناطق لبنانية مختلفة. معظم منازل معرضة للسقوط، وعدد كبير منها ما زالت سقوطه من الزنك، ٩٠ في المئة منها بحاجة إلى ترميم، إلا أنّ «الاونروا» أوقفت مشروع الإعمار مطلع عام ٢٠٢٣.

يبلغ إجمالي عدد السكان نحو ٢٣٥٠٠، بينهم نحو أربعة آلاف لاجئ فلسطيني من سوريا. ٦٠ في المئة من المقيمين هم نساء، وهذا يعطي صورة عن نسبة المهاجرين من المخيم. نسبة البطالة للذكور حاليًا تصل إلى نحو ٨٠ بالمئة لدى النساء. وصار قطاع الزراعة يستخدم نصف اليد العاملة الزراعية، ويشهد هجرة غير قانونية بنسبة عالية.

حصل نحو ١٠ آلاف شخص من مخيم البرج الشمالي والمناطق الأخرى

مرنا في الحلقة السابقة على مخيم المية ومية وعين الحلوة. وسنتطرق هنا إلى مخيمات منطقة صور، إذ تختلف العلاقة بين المخيمات الفلسطينية والمحيط السياسي اللبناني في صور عن صيدا، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى تباين الانتماء المذهبي الغالب لدى اللبنانيين الشيعة عن الانتماء المذهبي الفلسطيني.

إن موقع المخيمات يفترض المحافظة على الهدوء، وخصوصاً أنّ مخيمات منطقة صور على مقربة من الحدود ويمكن استخدام عناصر فلسطينيين بمهمات لها علاقة بالصراع الإقليمي الحاصل. ويدور الهيم الفلسطيني حول إمكانية العيش بسلام مع المحيط، لذلك كان كل مهرجان فلسطيني يجب أن تكون فيه كلمة لحركة «أمل» أو «حزب الله»، بناء لطلب فلسطيني، وفي الانتخابات النيابية تحول الفلسطينيون الذين تمّ تجنيسهم عام ١٩٩٤ إلى جمهور للحركة والحزب، وناخب أساس للرفيقين، كما صار عدد من الجمعيات الفلسطينية التي يُشرف عليها مجنسون أو مجنسات ماكنة انتخابية للثنائي الشيعي في حين أنه نادراً ما اقترح فلسطيني مجنس لمرشحي المعارضة الشيعية.

وروى أحد الخبراء في الوضع الفلسطيني في مخيمات صور أنّ «العلاقات الداخلية بين القوى الفلسطينية تعكس تأثيراتها على الوضع الراهن، إذ تشهد المخيمات في منطقة صور تنافساً بين القوى السياسية الفلسطينية لا يستند إلى الخدمة العامة بقدر ما يقوم على السيطرة على المخيمات. وإذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية تحاول، ومن خلال اللجان الشعبية، إدارة المخيمات، فإن حركة «حماس» لا تلتزم بأي اتفاق تعقده مع منظمة التحرير، وتبادر أحياناً إلى طرح اقتراحات حلول، لكنها لا تلتزم بأي حل بل تحاول استخدامه لبسط سيطرتها على أي مخيم من المخيمات، وتسعى إلى تنفيذ مشروع إلغاء الإرث الوطني الفلسطيني لصالح آخر خاص بها وفق النموذج الموجود في غزة. ويمكن ملاحظة أنّ القوى الإقليمية ومن يمثلها في لبنان، تستخدم «حماس» لضرب الموقع الوطني الفلسطيني لصالح مشروع مذهبي ديني يشكل وجهاً آخر لعملة واحدة».

وحول الصلة بالمحيط، أشار الخبير الفلسطيني إلى أن الفلسطينيين أوفياء للعلاقة الماضية مع المكون الوطني اللبناني، لكنهم، ومن الموقع الجغرافي في منطقة صور، عليهم الانفتاح على القوى السلطوية الموجودة. وبعض تلك القوى تستخدم من يمكن استخدامه لخطتها الإقليمية، وهكذا فإن «حزب الله» لعب دوراً في تطوير علاقة «حماس» مع إيران ويسعى إلى تطبيع صلتها بسوريا. وهو يدعم تنظيم «الجهاد الإسلامي» الذي لا علاقة له بالحياة اليومية للفلسطينيين، لكنه طرف في المحور الإيراني في المنطقة، وحملاً لا ننسى محاولات تشكيل «سرايا المقاومة» في مخيمات صور، هي التي تلقى أوامرها من «حزب الله».

مخيم الرشيدية

إنه ثالث أكبر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، تبلغ مساحته ٢٨٤،٤ دونمات. يبعد ٢٣ كيلومتراً من الحدود اللبنانية- الفلسطينية، ويقع على مسافة خمسة كيلومترات من جنوب مدينة صور. كان له نصيب كبير من المعاناة والدمار خلال الاجتياحين الاسرائيليين عام ١٩٧٨ و١٩٨٢، وشهد تهجيراً واسعاً لأهله خلال تلك الفترة. واليوم له مدخل واحد ويخضع لإجراءات أمنية مشددة من قبل السلطة اللبنانية، في حين تملك فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وخصوصاً «فتح» الكلمة الفصل فيه، بالإضافة إلى فصائل التحالف الفلسطيني.

ويبلغ عدد سكان المخيم المسجلين لدى «الاونروا» نحو ٣٣ ألف نسمة، لكن عددهم الحالي لا يتجاوز ٢٠ ألفاً. تنتمي عائلاته إلى قرى شمال فلسطين، وأهمها: نحف، أم الفرج، الشيخ داوود، فارة، سحماتا، دير القاسي، شعب، كويكات، علما، الغابسية وغيرها. وكما في باقي المخيمات، تجتمع أهالي كل قرية في حي من أحياء المخيم وأطلقوا عليه اسم بلدتهم الأولى. وتعيش حاليًا في المخيم نحو ٢٠٠ أسرة لجأت من سوريا، وفيها ٥٦٠ فلسطينيًا.

وبعد حرب المخيمات، طبقت السلطة اللبنانية إجراءات مشددة منعت من خلالها إدخال مواد البناء إلا بعد الحصول على إذن رسمي، ويواجه من يطلب ذلك صعوبات جمة. ويدور الحديث أنّ بعض النافذين يحصلون على أدون بإدخال مواد بناء بدعم من قوى لبنانية ويبيعونها للأهالي بأسعار جنونية. ولا تقتصر الصعوبات على الأهالي فحسب، ذلك أنّ «الاونروا» تواجه نفس المشكلة. وخير مثال على ذلك أنّ الوكالة لا تزال تطلب إذناً ببناء سدّ بحري يحمي المساكن من انهيار بسبب الموج، أو حتى إعادة تشييد السد القديم الذي بُني في ستينيات القرن الماضي.

يشهد المخيم حاليًا مشكلة في المنازل، فهناك عددٌ صار غير صالح

تحوّل الفلسطينيون المجنسون إلى مجموعة تصبّ أصواتها في صناديق الاقتراع لمصلحة مرشحي الثنائي

العامل الاقتصادي هو الذي يدفع الشباب في مخيم الرشيدية للتعاون مع «سرايا المقاومة» التابعة لـ«حزب الله» بهدف الحصول على بدل مالي

يعتبر مسؤول العلاقات مع المخيمات في صور في «حزب الله» أبو وائل زلزلي، من الشخصيات المحورية، وله «كلمته» في تلك المخيمات

قضايا وآراء

غياب المساءلة والمحاسبة رخصة للقتل المجاني

أحمد مطر



السُّلطة لتنتقل المواجهة بينهم من متاريسهم العسكرية إلى السياسية، فاستمرت الحرب ولم تنته وأخذت أشكالاً أخرى.

الأزمة في لبنان تتعدى ظاهراً الأمور لتصل إلى رغبة طرفي يستقوي بالسلح، رغبة لم تعد مبهمة بإعادة النظر في الكيان والدولة والشرعية الميثاقية، بحيث، وفي صريح القول، أضحى الديمقراطية البرلمانية اللبنانية مجرد واجهة لاستقواء طائفي مذهبي، عوض أن تكون عملية توسيع المشاركة الوطنية وباتت عاجزة عن مواجهة مخطط تعديل قسري للتركيبة القائمة على نحو يطيح بالميثاقية التي هي روح الاستقلال والمدماك الأساسي لشرعية الكيان، وهنا بيت القصيد في المشكلة اللبنانية.

تزامن غياب المحاسبة واغتصاب العدالة ضمن الدولة التي تشهد عمليات تصفية جسدية عوضاً عن الحوار السياسي، مع تفشي ظاهرة تنامي قوة المنظمات خارج الدولة ولا سيما ميليشيا «حزب الله»، عبر تسللها إلى مؤسسات الدولة الدستورية، مستغلة الإجراءات الديمقراطية، لتتحكم في مفاصلها وكل سلطاتها حتى أصبحت محاسبتها مستعصية. وأبرز مظاهر وجود وتعاضم نفوذ هذه الحالة التي أدت إلى تقويض الدولة من الداخل، استخدام البيئات المحلية

إن الاستعصاء السياسي والأمني في لبنان ليس بالمستجد، وأسبابه المركبة والمتداخلة محلية وإقليمية في آن. على المستوى الداخلي، وللإنصاف، جزء كبير من الأزمة هو مسؤولية لبنانية صرفة. فمذ استقلاله، لم يقم لبنان على أسس هيكلية ومؤسسية تعزز قيام الدولة والمواطنة، بل على بُنيان طائفي جعل منه منذ البدء مساحةً جغرافية تضم مجموعة من الطوائف، عين كل واحدة منها على حام خارجي. لم يتمكن من الارتقاء ليصبح وطنًا، كما لم يندمج اللبنانيون ويخرجوا من موقعهم الطائفي ليكونوا مواطنين. فقد شهدت الحياة السياسية في البلاد أزمات عدة أبرزها أحداث ١٩٥٨ في نهاية عهد الرئيس كميل شمعون، على وقع الوحدة بين مصر وسوريا وتدابيرها على الداخل اللبناني. جاءت المحطة الرئيسية في الأزمات اللبنانية المتناسلة عام ١٩٦٩ عندما وقع لبنان اتفاقية القاهرة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وما تلاها من صدمات بين المنظمات الفلسطينية المسلحة وحلفائها في الداخل في مواجهة الأحزاب المسيحية اللبنانية، أدت إلى اندلاع أحداث واشتباكات عام ١٩٧٣ زرع بذور الحرب الأهلية لتنفجر عنقاً دمويًا عام ١٩٧٥، ولم تنته إلا بإبرام اتفاق الطائف عام ١٩٨٩، ثم قامت أحداث ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠ وتهجير الأقطاب المسيحيين خارج البلاد. وبعدها، ودون مصالحت جذرية، صدر قانون للعفو العام وتسلم أمراء الحرب

لإنشاء منظمات وميليشيات تابعة له وتجييشها عبر وسائل مادية ومعنوية ودينية ومذهبية.

ختاماً منذ نشوء الجمهورية اللبنانية مارس ساستها، ما بات يُعرف لاحقاً بـ«الشطارة اللبنانية»، أي استقواء طرف داخلي بأخر خارجي، معتقداً أن باستطاعته الانتفاع منه لمصالح آنية ومن ثم التخلص منه. هذه العوامل المحلية أدت إلى تغييب العدالة والمساءلة والمحاسبة، مضافاً إليها عوامل خارجية كان لها الأثر الكبير في ضرب هذه الرؤية المتمثلة باستخدام الخارج ومن ثم التنصل منه، بحيث أضحى عملية التخلص من الطرف الخارجي شبه مستحيلة، وهكذا مدّت الجمهورية الإسلامية في إيران والنظام السوري أذرعهما في لبنان وقاما بتقوية عناصر سيطرتهم وقوتهم ومدّاهما بالسلح والمال وغير ذلك وهذا ما ظهر واضحاً في مجال تصدير الثورة من خلال «حزب الله» في لبنان منذ مطلع الثمانينات حيث أدت في ما أدت إليه إلى استسهال القتل والتصفيات الجسدية على أنواعها دون حسيب أو رقيب حتى كاد الناس في البلد ان يعتادوا هذا الأمر وبات ذلك بمثابة رخصة للقتل المجاني.

التوظيف السياسي لعاشوراء

نجيب العطار



المصدر: موقع آي ٢٤

من السُّلطة الحاكمة، وإن كان على علاقات جيّدة مع بعض أركانها، وكذلك «حزب الله»، قبل اتّفاق الطائف، و«أمل» قبل مشاركتها في السُّلطة. في تلك الفترة كان طبعياً، ومن بدهيات السياسة، أن يكون التوظيف السياسي لكربلاء قائماً

على دعوةٍ تغييريةٍ تُعارض النظام القائم وتنادي بضرورة تغييره. أمّا اليوم، وقد صارت «أمل» و«حزب الله» جزءاً أساسياً، أو جزأين أساسيين، من التركيبة السياسية في لبنان، فإنه طبعياً، ومن بدهيات السياسة، بالقدر نفسه أن يتبدّل الخطاب السياسي في عاشوراء من معارضة النظام القائم والدعوة إلى تغييره إلى الدفاع عنه والدعوة إلى تثبيته.

يقوم التوظيف السياسي لكربلاء على رُكنين أساسيين: الاستحضار والإسقاط، حيث يُعمد، أثناء الحديث السياسي، إلى استحضار الواقعة ودلالاتها التقديسية ومن ثم إسقاط الواقعة على ذات المُتحدّث وأنصاره ليتحوّلوا بذلك ليس من «أنصار الرّعيم» إلى «أنصار الحسين» وحسب، بل إلى الحسين نفسه فيصير الجزبان هُم «الحسين» ومن عارضهما هو «يزيد». ويُمكن أن يلاحظ هذا بوضوح في مضامين الخطابات التي تُوجّه للمتواجدين في «المجالس العاشورائية» التي تُقيمها «أمل» و«حزب الله» سنوياً، والتي تُصوّر الحضور بصورة الذين ينظرون «بعين الله». بعبارةٍ مُغايرة؛ لقد تحوّل شعار «كونوا مؤمنين حُسينيين»، الذي أطلقه الصدر، إلى ما مؤداه «أنتم مؤمنون حُسينيون». وعبر هذا التوظيف يكتسب الخطاب السياسي لـ«حركة أمل» و«حزب الله» قُدسيّة في نفوس المؤيدين؛ الأولى متولّدة عن كون المُتحدّث هو «الرّعيم» أو من ينوب عنه،

تُشكّل التراجم التاريخية، إذا صحّ الاصطلاح، عند الشيعة الإثني عشرية مُركباً أساسياً في بناء سرديتهم التاريخية بصورة يُمحي أمّامها الفارق بين تاريخ التراجم والتراجم التاريخية. فابتداءً من «مظلومية» الإمام علي بـ«سلبه» حقّه في الخلافة، مروراً بـ«مظلومية» فاطمة بنت محمّد عند بعض الشيعة الإثني عشرية، وصولاً إلى واقعة كربلاء التي كانت بدورها ابتداءً جديداً للـ«مظلومية»، نسج الشيعة الإمامية سرديتهم الخاصة التي شكّلت «الفجعة» رُكنها الأساسي، والوحيد غالباً، فتمحور بناؤهم التاريخي حول تصوير «المظلومية» وتأكيده استمراريتها دينياً وسياسياً.

ورغم أن سقوط نظام الشاه في إيران ووصول الخميني إلى السُّلطة شكلاً مرحلة مفصلية في التاريخ السياسي الحديث للشيعة في لبنان، وغيره، إلا أن التوظيف السياسي لواقعة كربلاء قد بدأ يأخذ طابعاً أكثر تأثيراً مع حركة موسى الصدر منذ الستينيات. وبعيداً عن المشروعيّتين، السياسية والدينية، للتوظيف السياسي لكربلاء، فإن الصدر كان ينطلق، في طروحاته السياسية التغييرية، من الواقعة ويني مبادءه على أساسها، وكذلك فعل «حزب الله» لاحقاً. وتالياً، فإن الحزبين السياسيين الشيعيين، «أمل» و«حزب الله»، قد جعلوا، منذ انطلاقتهم، من عاشوراء، أو من «إحياء» عاشوراء على وجه الدقّة، مُركباً أساسياً في عملهما السياسي. ولا يُخفى أن ثمة اختلاف، على مستوى التوظيف السياسي لكربلاء، بين الصدر وقيادتي «أمل» و«حزب الله» اليوم، وبين «أمل» و«حزب الله» نفسيهما في الماضي والحاضر.

بعيداً عن المشاريع السياسية للصدر و«أمل» و«حزب الله»، فإن أحد مبررات هذا الاختلاف هو موقع كل منهم من السُّلطة. فالصدر لم يكن طيلة وجوده في لبنان جزءاً

والثانية عن كون الخطاب يُلقى في «مجالس حسينية» مقدّسة ومقدّسة على حدّ سواء.

لا غرابة أن هذا التوظيف السياسي قد ولّد نوعاً من التنافس بين «أمل» و«حزب الله»، إذ إنّه، من حيث هو توظيف سياسي، يُعنى بشكل كبير بمسألة استقطاب المؤيدين ويوليها أهمية كبرى. وإذا كانت «أمل» و«حزب الله» يُشكّلان ثنائياً سياسياً، حسب ما يرى البعض، فإنهما يفتقران أشدّ افتراق في «إحياء عاشوراء» حيث يُقيم كل منهما «مجالسه» الخاصة التي يحضرها مناصروه دون مناصري الآخر. ولا يقف الأمر عند حدود تخصّص كل منهما جزء من الشيعة، بل يتعداه إلى إشكالات بين جمهوريّ الطرفين تصل إلى حدّ التضارب بالأيدي في حالات كثيرة كان آخرها ما حدث في قرية باتوليه الجنوبية حيث اعتدى أنصار لـ«حزب الله» على أنصار لـ«حركة أمل» بعد أن ذكر قارئ العزاء «الحركي» موسى الصدر دون ذكر السيد علي خامنئي.

إنّ التوظيف السياسي لواقعة كربلاء من قِبل أطراف لكل منها مرجعيّته السياسية والدينية الخاصة يعني، بالضرورة، والتجربة، تحوّل كربلاء من ذكرى جامعة، كما كانت عليه، إلى ذكرى مُفرّقة وباعثة على التقاتل حيناً والتنافس والتنازع دائماً، تماماً كما صيرت إليه.

المرأة

زهرة الحرّ



وُلدت زهرة الحرّ ابنة بلدة جباع في مدينة صور عام ١٩١٧، ودرست في البداية القرآن واللغة العربيّة على يد الشيخ عبدالله نعاينة في جامع صور. أنهت دراستها الابتدائيّة في عام ١٩٢٨، ثمّ المتوسطة في المدرسة الرسميّة في صُور عام ١٩٣٢، ثمّ التحقت بدار المعلمّات والمعلّمين في بيروت. بعد عودتها إلى صُور مارست مهنة التعليم لكنها انتقلت لاحقاً إلى ميدان الطبّ النسائي، فدرست التوليد في معهد الطبّ الفرنسي، ثم عملت لمدة ٤١ عاماً كقابلة قانونيّة في مدينة صُور.

شاركت الحرّ في الحياة الأدبيّة والفكريّة وفي المنتديات الأدبيّة في منطقة جبل عامل مثل «الرابطه الأدبيّة العامليّة»، كما أنها تتصدّر «لائحة المنتسبين الأوائل إلى «المجلس الثقافي للبنان الجنوبي»، فهي انخرطت في صفّ الرعيّل الأول فور صدور الإشعار القانوني بإنشاء المجلس في ١٣ تموز ١٩٦٤»، في لقاءٍ معها في «المجلس الثقافي للبنان الجنوبي» قالت إنها «كتبت الشعر في كل ظرف وكل مناسبة، وكل حدث اجتماعي أو وطني أو ثقافي أو ديني» وإنها غنّته «على المنابر أيام لم تكن النساء إلا زريات دورهنّ وتقاليدهنّ» ونشرته «في المجلات الأدبيّة التي كانت حكرًا على الأدباء الرجال».

لها ديوان رباح الخريف (١٩٩٢)، وقصائد منسيّة (١٩٧٠) وصدر لها بعد وفاتها ديوان الله جلّ جلاله. ويمتاز شعرها بالحساسيّة الوطنيّة والوجدانيّة العالية وبالرومانسيّة. ومن أوائل قصائدها المنشورة «يا مّي في قربنا من قومنا ضرر».

توفيت عام ٢٠٠٤.

ثقافة وفنّ

حبيب صادق



وُلد حبيب صادق الأديب والباحث والشاعر والناشط السياسي اليساري في النبطيّة عام ١٩٣١. بعد الدراسة في الجنوب انتقل صادق إلى التدريس وسكن منطقة المصيطبة في بيروت، كما احتكّ بالوسط الثقافي اللبناني في «دار الندوة» و«النادي الثقافي العربي» و«المركز الثقافي السوفيّاتي». بدأ عمله في الصحافة في مجلّة «الأخبار» التي كان يمتلك ترخيصها الحزب الشيوعي اللبناني وكان يكتب باسم مستعار، كعادة الكتاب من موظفي الدولة الرسميّين. صار رئيس «المجلس الثقافي للبنان الجنوبي» عام ١٩٧٥ واستمرّ في منصبه حتى وفاته.

له حوالي خمسة عشر كتابًا مطبوعًا منها: جنوبًا ترحل الكلمات، شهادات على حاشية الجنوب، وجوه ثقافيّة من الجنوب، وكتاب وجوه مضيئة الذي كتب فيه عن مفكرين ورواد كبار احتلوا مكانة عالية في صروح الثقافة العربيّة والعالميّة وأغنوا الفكر العربي الحديث بعطاءات متميّزة. كما صدر له عام ٢٠١٥ كتاب حوار الأيّام وهو سيرة ذاتيّة على هيئة حوار أجراه صادق مع الإعلامي طانيوس ديبس وفيه يحكي صادق عن مراحل حياته من الدراسة إلى التدريس مرورًا بعلاقته بوالده ومواقفه تجاهه ومراحل العمل السياسي وأنشطته الثقافيّة وعلاقته بالمتقنين أمثال الشيخ عبد الله العلابي وغيره، ويتطرّق فيه إلى تأسيس المجلس الثقافي للبنان الجنوبي كهيئة مستقلة من هيئات المجتمع المدني المتخصّص بالثقافة ولسنوات عمله فيه.

ترشّح صادق في دورة ١٩٩٢ الانتخابيّة على لائحة تحالف «حركة أمل» و«حزب الله»، مقابل لائحة برئاسة كامل الأسعد لكنه ما لبث أن انسحب من الكتلة ليُصبح نائبًا مستقلًا.

توفي عام ٢٠٢٣.

عائلات وأنساب

آل صادق

أسرة ينضوي تحت اسمها المسلمون الشيعة في النبطيّة والخيام وحبوش والنميرية وزفتا، والسُنّة في شحيم وطرابلس، والموحدون الدرّوز في السمقانيّة، والمسيحيّين في ترتج وحرف إردة وازن وبشري وكوسبا وبعبا.

الشيعة من آل صادق في أصلهم من الطيّبة من آل يحيى المخزومي من الطيّبة بحسب معجم أسماء الأُسُر والأشخاص، وأبرز من اشتهر منهم قديمًا الشيخ صادق ابن الشيخ إبراهيم يحيى وحفيده الشيخ إبراهيم صادق والشيخ عبد الحسين صادق الذي أسس أول حسيّنة في جبل عامل عام ١٩٠٩ وكان قد أنشأ هذه الحسيّنة لإقامة مجالس العزاء لإحياء ذكرى موقعة كربلاء، حيث كانت تضمّ جموعًا حاشدة خصوصًا في الليالي العشر الأولى من عاشوراء، وكانت تُقام الاحتفالات الدينيّة على أنواعها. وكذلك برز منهم محمد تقّي صادق الذي أنشأ المسجد الكبير في النبطيّة، ونجده جعفر صادق الذي أشرف على تكملة مشروع والده، وحسن صادق مفتي صيدا السابق، وكذلك برز حبيب صادق النائب السابق ورئيس المجلس الثقافي للبنان الجنوبي إلى حين وفاته.

مؤسّسة لقمان سليم: النسخة الأولى من مهرجان «ميزان» السينمائيّ



على مدار ثلاثة أيام، أطلقت مؤسّسة لقمان سليم بالتنسيق مع «مركز مينا للصورة» في بيروت، في ١٧، ١٨ و ١٩ تموز، ٢٠٢٣، النسخة الأولى من مهرجان «ميزان» السينمائيّ المخصّص لأفلام وثائقيّة ودراميّة تحيط بالجريمة السياسيّة، والذي شكّل سابقة عالمية في مجال المهرجانات الملتمزّة بقضايا حقوق الإنسان.

تزامن إطلاق المهرجان مع اليوم العالميّ للعدالة الدوليّة. وافتتح مساءً ١٧ تموز بالفيلم الوثائقيّ «مشروع كارتل» (٢٠٢١) للمخرج جول جيرودا. طرح فيه مسألة تصفيّة الصحافيّين الاستقصائيّين في المكسيك حيث تمّ اغتيال حوالي ٢٠٠ إعلامي خلال العقدين الأخيرين. يندرج الفيلم ضمن مشروع «القصص المحظورة» لشركة إنتاج فرنسيّة تحمل الاسم عينه، يتتبع فيه صحافيّون وصحافيّات من حول العالم قضية اغتيال زميلهم المكسيكيّ رجيّنا مارتينز، سعيًا لحلّ لغز مقتلها واستكمال مسار التحقيقات التي تسبّبت باستهدافها. تبع العرض نقاش موسّع مع عدد من الصحفيّين والسينمائيّين حول موضوع قتل الإعلاميين ودور الإعلام والسينما في التصدي لهذه الظاهرة، أداره جاد شحور، صحافي، المسؤول الإعلاميّ لمؤسّسة سمير قصير، وشاركت فيه ديانا مقلد، صحافيّة ومخرجة، من مؤسّسي موقع «درج» وهيثم شمس، أستاذ جامعي ومدير مهرجان «كرامة بيروت لحقوق الإنسان»

في ١٨ تموز، تمّ عرض فيلمين يُعيّبان بمسألة قلّمًا طرحت، وهي القتل السياسيّ للنساء في لبنان ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. افتتحت السهرة السينمائيّة بفيلم «رسالة إلى أختي» (٢٠٠٦) الذي تتبّع فيه المخرجة الجزائريّة حبيبة جحنين حُطّي أختها نبيلة جحنين المناضلة اليساريّة والنسويّة.

تلاه الفيلم الوثائقيّ «مالطا، بإسم دافني» (٢٠٢١) للمخرج جول جيرودا الذي عرض للمرّة الأولى في لبنان. يبيح الشريط في اغتيال الصحافيّة المالطيّة دافني كاروانا غاليزيا التي قضت عام ٢٠١٧ في تفجير مفتح، وترك مقتلها أثرًا بالغًا في الرأي العامّ الأوروبيّ، إذ كانت قد كشفت قبيل مقتلها عن قضايا فساد طالّت مسؤولين كبار. فيه يسعى أبناء دافني بالتعاون مع شبكة من الصحافيّين الاستقصائيّين إلى كشف ملبسات اغتيالها. تلا

هذين العرضين نقاش يتطرّق إلى مسألة استهداف النساء وكيفيّة مقاربتها، ادارته د. منى قبّاض، باحثة وأكاديميّة مختصة في علم النفس، وشاركت فيه نبيلة غصين، صحافيّة وباحثة، تعمل في المفكّرة القانونية وهالة العبد الله، مخرجة أفلام وثائقيّة.

في ١٩ تموز/ يوليو، تمّ عرض فيلمين. «في يوم من أيام العنف العاديّ، صديقي ميشال سورا» (١٩٩٦) الذي أنجزه المخرج السوريّ الراحل عمر أميرالاي بعد عشر سنوات من إعلان مقتل الباحث الفرنسي. شكّل الفيلم وثيقة تاريخيّة وسينمائيّة تتجسّد فيها قدرة المخرج على استنباط سرد سينمائيّ يفرض جماليّته الخاصّة في موضوع بالغ القسوة. تلا العرض حوارًا حولّ سينما أميرالاي توسّع منه إلى حقبة الثمانينات في لبنان وما شهده من اغتيالاتٍ سياسيّة، ادارته هالة عبد الله، وشارك فيه محمد سويد، مخرج وناقد سينمائي، مدير القسم الوثائقي في قناة العربيّة، وعباس هدلا، مؤثّق وباحث رئيسي في أمم للتوثيق والأبحاث.

ثمّ اختتم المهرجانُ بعمليّ ترك بصمة خاصّة في نمط أفلام الجريمة السياسيّة وهو فيلم «زد» (١٩٦٩) للمخرج الفرنسيّ من أصل يونانيّ كوستا غافراس الحائز على جائزة أوسكار أفضل فيلم أجنبيّ في حينه، وهو استعادة دراميّة للأحداث المحيطة بمقتل السياسيّ اليونانيّ غريغوريس لامبراكيس الذي اغتاله اليمين المتطرّف عام ١٩٦٣، تلاه حوار مفتوح.

منشورات «أمم» للتوثيق والأبحاث



أطلقت أمم للتوثيق والأبحاث مطلع عام ٢٠١٧ بدعم من «معهد العلاقات الثقافية الخارجية» برنامجاً توثيقياً بحثياً تحت عنوان «على الرُحْبِ والسَّعَةِ؟ لُبْنَانُ فِي لاجئِهِ». وهذه شذرة من مقدمة مطبوعته الأولى: فإذ يُحَوِّرُ الكلامَ وَيَدورُ متى ما تَعَلَّقَ الأمرُ بِاللَّاجِئِينَ إِلَى لُبْنَانَ مِنْ فِلِسْطِينِيِّينَ وَسُورِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ عَلَى أَعْدَادِ هَوْلَاءِ، وَعَلَى مَا يَتَوَوَّنُونَ بِهِ مِنْ عِبَاءٍ عَلَى الكاهِلِ اللَّبْنَانِيِّ، عَلَى وَجْهِ الحَقِيقَةِ وَعَلَى وَجْهِ المَجَازِ، وَعَلَى مَا يُفَاقِمُهُ وَجُودُهُمْ فِي لُبْنَانَ مِنْ أخطارِ أُمِّيَّةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا تُصَمُّ بِهِ الأَدَانُ، يَصْغُ هذا البَرنامِجُ تَصَبُّبَ عَيْنَيْهِ أَنْ يَرَى إِلَى المَواقِفِ اللَّبْنَانِيَّةِ مِنَ اللُّجُوءِ ماضياً وحاضراً وإلى ما تَسْتَلْهُمُهُ مَواقِفُ الحاضِرِ مِنَ مَواقِفِ الماضِي وما يَسْتَحْضِرُهُ لُجُوءُ اليَومِ مِنَ أَشْباحِ الماضِي. بِسَاطِطَةٍ، أَوْ بِما يُعادِلُ البِساطَةَ، يَسْعَى هذا البَرنامِجُ، مِنَ خِلالِ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الأَدَوَاتِ، إِلَى تَسْقِطِ اللُّجُوءِ، بِالتَّفَاصِيلِ المُمَلَّةِ أحياناً، بِوَصْفِهِ، عَلَى ما تَقَدَّمَ، شأناً لِبْنَانِيّاً مُقِيمًا، وَقِطْعَةً مِنَ تَاريخِ لُبْنَانِيٍّ ماضٍ قَدُمًا.

وإذا كان التوثيق أداة «أمم» الأثيرة، فلقد أتاحت لها هذه المطبوعة أن تُذلي بذلها في بئر اللجوء (العميقة) من خلال عدد من النصوص بين دفتيها التي تريدها أمم متابعه لنقاش مفتوح ستنه منها يسلكها ما يتردد في كل منها من صدق للآخر، وما تغمره من قناة أمور كُيِّبَت في كتاب ٢٠١٧ وتستحق أن لا يُمرَّ بها مرور الكرام!».

مُنْتَهَى الأمرُ أَنَّهُ لا عامٌ واحداً من سيرة لُبْنَانَ، لُبْنَانَ الدَّوْلَةِ (١٩٢٠) أَوْ لُبْنَانَ الاِسْتِقلالِ (١٩٤٣) أَوْ ما يَعدُّهُما، لا يُطْلَبُ أَنْ يُقَطَّعَ مِنْ حِساباتِهِ الكَثيرةِ «حِسابُ اللُّجُوءِ». والمَقْصُودُ بِالحِسابِ، طَبْعًا، لَيْسَ الحاصِلُ الرِّياضِيِّ لِمَا تَكَبَّدَهُ لُبْنَانُ جِراءَ اللُّجُوءِ إِلَيْهِ مِنْ مِغارِمٍ، وَيَتَكَبَّدُهُ، وما جَنَّهُ بِقُضْلِهِ مِنْ مِغارِمٍ، وَيَجْنِيهِ، أَوْ قُلْ لَيْسَ هذا فَحَسَبُ، وإِنما ما حَصَرْتُهُ، أَوْ لَمْ تُحَصِّرْهُ، مَسْأَلَةُ اللُّجُوءِ فِي المَشْهَدِ اللَّبْنَانِيِّ فِي السَّجَالِ بَيْنَ اللَّبْنَانِيِّينَ، وما أُرْتَبَهُ أَوْ لَمْ تُؤَثِّرْهُ عَلَى عِلاقاتِ اللَّبْنَانِيِّينَ بِاللَّاجِئِينَ بَيْنَ ظَهْرَانِيَّتِهِمْ وَبِالْبُلدانِ الحَقِيقِيَّةِ أَوْ الاِفتِراضِيَّةِ التي يَأْتُونَ مِنْها، وَعَلَى عِلاقاتِهِمْ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، وما دَخَلَ مِنْ تَبَدُّلٍ، أَوْ لَمْ يَدْخُلْ، عَلَى مُقارَنَتِهِمْ، مُؤَسَّساتٍ وَجَماعاتٍ وَقُوى سِياسِيَّةٍ، مَسْأَلَةُ اللُّجُوءِ وما يَتَفَرَّعُ عَنها مِنْ جُزئِيَّاتٍ وما تَسْتَنْبِتُهُ مِنْ سِجالات.

جغرافيا وسكان



٢٨٥ صوتاً.

يتوزع سكانها على العائلات التالية: غندور، تشكل أكبر عائلاتها، العزي، حوماني، نور الدين، تيراني، أبو حامد، عطوي، طفيلي، الحاج علي، سلامة، شعبان، شاغوري. أما آل قبسي فأعدادهم قليلة، آل حوماني، آل سلامة، آل سليمان، آل طفيلي، آل علي نور الدين، آل مرعي، آل نادر، آل حيدر، وآل علي أحمد.

يذكر مختار النبطية لأحد التقارير الصحافية في عام ١٩٩٠ «إن الدولة العثمانية أثناء حكمها للمنطقة أعطت عشر فلاحين من البلدة نصف الأرض. أما النصف الثاني فقد اشترته البطريركية المارونية. وفي ما بعد باعت منه حوالي ١٠٠٠ دونم للأهالي. وهي تملك الآن ما يقارب ٢٠٠٠ دونم يُشرف عليها دار مار أنطونيوس في النبطية، ومساحة الـ ٣٠٠٠ دونم التي تشكل نصف مساحة البلدة اشتراها ثلاثون شخصاً جميعهم من آل غندور».

وصل الهاتف إلى النبطية فوق عام ١٩٦٠، مياه الشفة تصل إلى البلدة من نبع الطاسة منذ عام ١٩٦٤، أما الكهرباء فقد وصلت إلى البلدة عام ١٩٣٠ ولم يسبقها إليها أي قرية في المنطقة. تشكل المجلس البلدي في القرية عام ١٩٦٢.

أما بالنسبة إلى الهجرة، ففي العصر العثماني وفي القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، شهدت النبطية حركة نزوح إلى المهاجر (أميركا وأفريقيا وسائر بلدان الاغتراب) وفي الربع الثاني من القرن العشرين بدأت الهجرة منها إلى الدول العربية إلى جانب بلدان الاغتراب القديمة، فأسهم هؤلاء المغتربون في نهضتها العمرانية والاجتماعية بأموالهم. بدأت الهجرة من البلدة بسفر أحد أبناء القرية عام ١٩١٠، وهو هاجر إلى كوبا ومكث فيها. وفي الخمسينيات هاجر آخر إلى أفريقيا ثم كرت السبحة إلى أن وصل عدد المهاجرين في عام ١٩٩٠ إلى أفريقيا ودول الخليج العربي إلى ١٠٠ مهاجر، أما الذين عادوا وبعبتهم الأموال فبنوا المنازل والمحلات التجارية، وأكثرية سكان النبطية يعملون في التجارة.

اتصل عمران النبطيتان عام ١٩٤٠.

النبطية

محافظة النبطية تضم الأضية التالية: قضاء النبطية وقضاء بنت جبيل وقضاء مرجعيون وقضاء حاصبيا. أما قضاء النبطية فيضم ٥٦ قرية وبلدة، وتعتبر مدينة النبطية عاصمة محافظة النبطية إضافة لقضاء النبطية وهي قسمين:

النبطية التحتا: تقع النبطية التحتا على ارتفاع ٤٠٠ م. عن سطح البحر، وعلى مسافة ٧٣ كلم عن بيروت عبر صيدا - الزهراني. مساحة أراضيها ٦٩١ هكتاراً تضم إليها منطقة كفرجوز. في قاموس لبنان المأخوذ عن إحصاء ١٩٢٤، سكانها ألفان وسبع مائة وستة وعشرون، منهم الشيعة ألفان وخمس مائة وأربعة عشر، ومائة وإحدى وخمسون مسيحياً كاثوليك، وستة موارنة، وسبعة وأربعون من الإسلام السنة، وتقام فيها سوق عامة يوم الأحد والاثنين من كل أسبوع.

والنبطية التحتا كانت تسمى النبطية السفلى، وهي قاعدة الشقيف قديماً، وكان يبلغ تعداد نفوسها زهاء ٤٦٠٠ نفس قبل الحرب العالمية الثانية. أشهر عائلاتها: آل جابر، ومنهم آل حيدر، غندور، نصار، ظاهر، صادق، الصباح، الصباح وهم من أسرة من آل سليمان، آل عواضة، فياض، وهبة، والسادة، من آل مكّي، آل قديح، آل قدوح، آل فرّان، آل رضا، آل كحيل، آل ملّا، آل فقيه، آل العجمي، وهم في الأصل إيرانيون. آل الميرزا، ومنهم بهجت الميرزا، وآل شاهين، بيت طه، آل صفا، آل بشارة، آل فرّان، آل كركي وهم قليلون وآل سلوم وآل الصبوري.

كما استقبلت النبطية منذ سنة ١٩٤٨ عدداً من اللاجئين الفلسطينيين (الغوارنة)، ثم أنشئ مخيم غربي النبطية ضم حوالي خمسة آلاف فلسطيني، ومع دخول الفصائل الفلسطينية إلى لبنان عام ١٩٧٠ بدأ المخيم يتعرض لغارات الطائرات الإسرائيلية إلى أن دُمّر المخيم المعروف بـ«الجعونة» نهائياً سنة ١٩٧٨، لينتقل الفلسطينيون إلى مناطق أخرى، وبعضهم بقي في النبطية ذاتها وفي القرى المجاورة.

في عام ٢٠٢٢ بلغ عدد ناخبيها ٢٤٠٠٨ بينهم ٢٣٢٢٧ شيعياً، انتخب منهم ٩٧٢٧ وحصلت لائحة الثنائي على ٩٤٧٢ منها.

أما بالنسبة إلى الهجرة فقد بدأت فعلياً مع بداية القرن العشرين بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية في السلطنة العثمانية واستبدال العملة الورقية العثمانية باليرة الذهبية، الأمر الذي انعكس سلباً على الواقع الاقتصادي في لبنان. كذلك مع اندلاع الحرب العالمية وفرض التجنيد الإجباري ومصادرة الأموال والغلال وانتشار المجاعة والأمراض، ما دفع بالعديد من أبناء المدينة إلى الهجرة وكانت وجهتهم الأولى هي دول أميركا الجنوبية وخاصة المكسيك والبرازيل والأرجنتين وتشيلي وغيرها، وتوسعت الهجرة خلال القرن العشرين لتشمل أفريقيا وأوقيانيا، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الهجرة نحو البلدان العربية النفطية ثم باتجاه دول أوروبا وأميركا الشمالية، خاصة الولايات المتحدة وكندا. كذلك هناك النزوح الاقتصادي الذي بدأ منذ أربعينيات القرن العشرين إلى بيروت وضواحيها التي تستقطب حوالي النصف من الأسر النازحة من النبطية. بالإضافة إلى ذلك تستقطب مدينة النبطية السكان من القرى المجاورة، فقد بلغت نسبة الوافدين إليها بين عامي ١٩٦٠ و٢٠٠٩ حوالي ١٤,٣٪ من سكانها.

أما النبطية الفوقا: تشكل جزءاً من مدينة النبطية. «تقع النبطية الفوقا في قضاء النبطية على ارتفاع ٤٥٠ م. عن سطح البحر وعلى مسافة ٧٦ كلم عن بيروت عبر صيدا - الزهراني - النبطية». مساحتها حوالي ٦٠٠٠ دونم.

في عام ٢٠٢٢ بلغ عدد ناخبيها ٥٤٠٥ بينهم ٤٩٥٢ شيعياً، انتخب من العدد الإجمالي ٢٦٥٦ وحصلت لائحة الثنائي على ٢٢٣٥، أما لائحة «معاً نحو التغيير» فحصلت على



MENA PRISON FORUM
منتدى الشرق والغرب
توثيق التوثيق

www.menaprisonforum.org



مكتبة أمم للتوثيق والأبحاث
Umbam

www.umambillo.org



ديوان الذاكرة اللبنانية
www.memorywork.org



Umoam-DR
www.umom-dr.org

«أمم» في أبحاثها

الفقه السياسي الشيعي من اعتزال الفقيه للسلطة إلى القبض عليها



الدراسات والبحوث
DOCUMENTATION & RESEARCH

تستكمل «أمم للتوثيق والأبحاث» نشر مجموعة أبحاثها في إطار مشروع «تواريخ متقاطعة. حصة الشيعة منها في لبنان» وتعرض بحث الفقه السياسي عند الشيعة المعنون «الفقه السياسي الشيعي: من اعتزال الفقيه للسلطة إلى القبض عليها». في ما يلي نعرض ملخصاً عنه وعرضاً لأهم محطاته:

تركزت غيبة الإمام المهدي الكبرى التي بدأت في القرن العاشر الميلادي (٩٤٠ م) فراغاً كبيراً عند الشيعة الإمامية الاثنا عشرية. فالغيبة الكبرى والمستمرة إلى اليوم، بحسب عقيدتهم، تختلف عن سابقتها الصغرى التي دامت ٦٩ سنة وكان للإمام خلالها نواب (أبواب/ سفراء) خاصون، يتواصل عوام الشيعة معه من خلالها.

مع الغيبة الكبرى، التي بدأت مع وفاة النائب الخاص الرابع، لم يعد للشيعة تواصل مع إمامهم، سواء مباشرة أو عبر نواب خاصين، بل باتت أمورهم بيد الفقهاء الذين تولوا القيام بتنظيمها، هؤلاء الفقهاء الذين باتوا يُعرفون لاحقاً بالنواب العامين.

بالنسبة للشيعة الاثنا عشرية، إن الإمام المعصوم هو صاحب السلطة الشرعي، وهو صاحب الولاية في الدين والدنيا خلفاً للنبي محمد وبتعيين منه، كما أن إمامته تمثل مشروع الدولة الدينية بأغراضها التنظيمية. وانطلاقاً من ذلك، فإن غياب الإمام الثاني عشر الطويل دون وجود نواب خاصين وسطاء، فتح الباب أمام الفقهاء لمعضلة التعاطي مع السلطة البديلة التي كانت تُعتبر في نظرهم غصبيّة منذ انصرافها عن أصحابها الشرعيين (أئمة أهل البيت).

أطلق هذا الغياب للإمام المهدي جدلاً كبيراً في ما يترتب عليه مما يُعتبر في المقام الأول من اختصاصه. كل ذلك أثمر مع الوقت تطوراً في نظريات الفقه السياسي، انطلاقاً من النصوص والاجتهادات فيها، ومن الواقع وتغيراته الذي بات يفرض نفسه على الفقهاء، فكانت النظريات والرؤى العديدة من هؤلاء. وكان للبنانيين منهم وفي مختلف المراحل دوراً كبيراً في هذا التطور والتنوع، ومنهم من أنتج في هذا المجال نظريات خاصة، كما عكس آخرون نظريات غيرهم.

تنوعت نظريات الفقه السياسي الشيعي حتى بداية القرن التاسع عشر، من اعتزال السلطة إلى شرعية التعاطي معها إلى مشاركة الفقيه فيها. ولئن كان كثيرون قد اكتفوا بعكس نظريات غيرهم، ومن هؤلاء مثلاً الفقيه الطرابلسي أبو الفتح الكراچكي (توفي عام ١٠٥٧)، فإنه كان لآخرين الدور الكبير في تطويرها، ومنهم الشهيد الأول محمد بن مكي الجزيني (توفي عام ١٣٨٥) والمحقق الكركي علي بن عبد العالي (توفي عام ١٥٣٤)، اللذين تركا بصماتهما الواضحة عليه.

عاش أبو الفتح الكراچكي الطرابلسي في كنف فضاء بني عمّار في مدينة طرابلس التي كانت تتبع الفاطميين، فعكس من خلال سلوكه مع السلطة صورة الفقه السياسي الأولي الذي كان قد نضج على أيدي أساتذته العراقيين الشيخ المفيد (توفي عام ١٠٢٢)، الشريف المرتضى (توفي عام ١٠٤٤)، والشيخ الطوسي (توفي عام ١٠٧٧). فكان بذلك يُعارض التوجه الأخباري المتوقع في هذا الشأن والمنتظر لظهور الإمام الغائب.

تبني الكراچكي قول أساتذته بضرورة وجود السلطة - التي يعتبرها غير شرعية وغاصبة لحق الإمام الغائب - من أجل تسيير الصالح العام، وبشرعية التقرب منها لدرء المفساد وجلب المنافع للناس ومنع تحولها ضدهم، لكن دون إعطائها الشرعية من حيث هي سلطة. أي أن التشريع لديه كان للتعاطي مع السلطة كضرورة، وليس لشرعيتها كسلطة.

عاش الشهيد الأول (توفي عام ١٣٨٥) في ظل الحكم المملوكي المتعصب لسنته عقائدياً وفقهياً فتوسع في عنوان «نبابة الفقيه العامة» للإمام الغائب في غيبته، من خلال نيابته عنه في صلاة الجمعة، ومن خلال التصرف بحضته - أي حصة الإمام الغائب - من الخمس بعد أن نشر الوكلاء في مختلف المناطق لجمعها، الأمر الذي عكس تبني الشهيد الأول لولاية سياسية ما مرتبطة بالإمام المهدي الغائب.

أما المحقق الكركي الذي هاجر عام ١٥١٠ إلى الدولة الصفوية بدعوة من الشاه، فقد تقلد النيابة العامة للفقيه عن الإمام الغائب بصفة رسمية، وبات شريكاً في السلطة يُدير القسم الشرعي منها مع السلطان الزمني. مع قوله بوجوب صلاة الجمعة بوجود الفقيه الجامع للشرائط، وبجواز التصرف بالخراج بما يُجيز له نقل هذه الصلاحيات إلى السلطان الزمني الحاكم، يكون الكركي قد أعطى شكلاً جديداً من الشرعية للسلطة بعيداً من المسوغات الشرعية التقليدية التي كان الفقهاء يعملون على أساسها قبله.

من هذه الفترة السالفة الذكر وحتى بدايات القرن التاسع عشر، شهد الفقه السياسي الشيعي جموداً، فلم يأت بجديد يُذكر. ولعل ذلك مرده إلى انهماك الفقهاء الشيعة الأصوليين بالصراعات مع التيار الشيعي الأخباري الذي كان نهض بقوة خلال هذه الفترة من خلال الشيخ محمد أمين الإسترابادي (توفي عام ١٦٢٤) ثم الميرزا محمد عبد النبي النيسابوري (توفي عام ١٨١٨).

أما الفترة من بداية القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين، فقد أنتج الفقه السياسي الشيعي فيها نظريتين واضحتين: ولاية الفقيه المطلقة، والمشروطة.

وسعت ولاية الفقيه المطلقة التي خرّج بها الفاضل أحمد بن محمد مهدي النراقي (توفي عام ١٨٢٩) من مجال النيابة العامة للفقيه إلى درجة جعلت للفقيه الولاية في كل ما ثبت فيه للمعصوم من ولاية، إلا ما أخرج له دليل إجماع أو نص أو غيرهما، فبلغت تلك النيابة أقصى درجات التسييس. وأما المشروطة والتي كان زعيمها الآخوند محمد كاظم الخراساني (توفي عام ١٩١١) ومفكرها الميرزا محمد حسين النائيني (توفي عام ١٩٣٦)، فقد كانت تبغي الشراكة السياسية مع السلطان الزمني من خلال وجود الفقهاء في السلطة التشريعية، ومن خلال الفصل بين السلطات. ومقابلهم، كان هناك تيار مناهض لهذه المشروطة، ويدعو للفصل بين السلطتين الدينية والسياسية، وعلى رأسه السيد محمد كاظم اليزدي (توفي عام ١٩١٩) الذي كان يتولى القيادة الدينية الشيعية في النجف، والشيخ فضل الله النوري (توفي عام ١٩٠٩).

خلال هذه المرحلة، لم تنعكس نظرية ولاية الفقيه المطلقة عند الفقهاء اللبنانيين كونها كان قد قضي عليها في مذهبها، أما باقي النظريات وفيها المشروطة فاستمرت تنعكس لديهم تبنيًا وممارسة.

شهد القرن العشرين غزارة في نظريات الفقه السياسي الشيعي. فإضافة إلى حصة الفقهاء العراقيين والإيرانيين منها، فكان للفقهاء اللبنانيين حصة بارزة منها أيضاً من خلال الشيخ محمد مهدي شمس الدين والشيخ محمد جواد مغنّية، والسيد محمد حسين فضل الله. لكن نظرية ولاية الفقيه بجلتها

الخمينية الإيرانية الجديدة والمؤسّسة على أفكار النراقي، استطاعت أن تترك أكبر الأثر في الواقع الشيعي اللبناني من خلال تجربة «حزب الله».

مثّلت نظرية ولاية الفقيه، بعد قبضها على السلطة في إيران، النتيجة القصوى لتسيّد الفقيه الشيعي، ووَصَّعته في الموقع الأعلى سياسياً الذي يرقى وظيفياً إلى رتبة الإمام المعصوم.

إن نظرية الشيخ شمس الدين، أي ولاية الأمة على نفسها، تقع في الضفة المقابلة لولاية الفقيه على الأمة. فالأمة عند شمس الدين في زمن الغيبة هي التي تدير أمورها السياسية، وتختار شكل نظامها السياسي المناسب لها على أساس الشورى. فالدولة عنده مسألة شورية واختيارية وانتخابية ودستورية بين المسلمين، والأمة هي المطلق والمقدس والأساس وهي من وضع الشرع لأجلها، ففوق الأمة لا يوجد تجريد آخر.

أما الشيخ مغنّية، فيرى أن تشكيل الحكومة ضروري لتنفيذ الكثير من الأحكام الإسلامية، لكنّه في الوقت نفسه يعتبر أن القوانين الاجتماعية تخضع للعرف والعقلاء وللتجارب الإنسانية. إن إسلامية الدولة عند مغنّية مرهونة بإسلامية قوانينها ونظامها، ولا ولاية للفقيه على الأمة.

أما السيد فضل الله الرافض لمطلقية صلاحيات الولي الفقيه، وانطلاقاً من أصالة حفظ النظام واختيار الأمة عنده، فلم يحدّد صيغة حكم خاصة، بل كان يرى أن المهم أن تحاكي هذه الصيغة روحية الإسلام وتعمل على حفظ النظام. فالأصالة عنده هي لحفظ النظام، ويمكن لغير الفقيه أن يكون حاكماً. أما إذا توقّف حفظ النظام على ولاية الفقيه، كان الفقيه ولياً. كما طرح إمكانية تعدّد ولاية الفقيه انطلاقاً من شكل النظام العالمي المعاصر والحدود بين الدول، ما لم يضرّ بالعنوان الأصل: حفظ النظام.

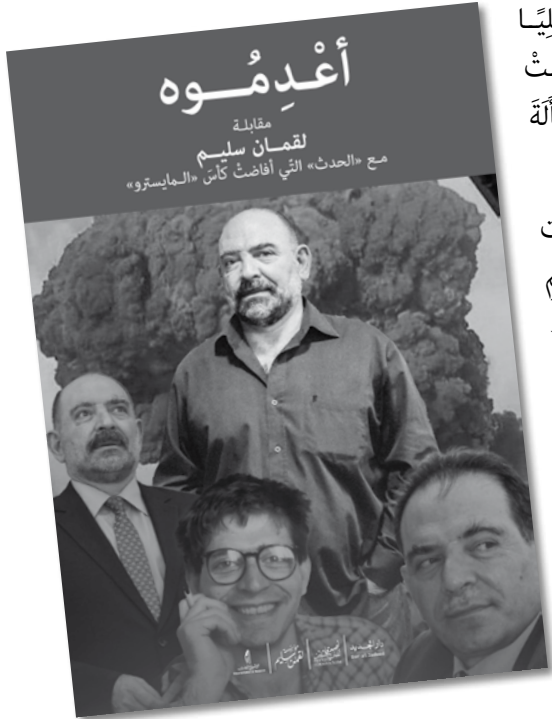
إن النظريات المتعددة في الفقه السياسي الشيعي تقودنا إلى التركيز على الدور الكبير لتغير الواقع الزمني والمكاني وتأثيراته على عقل الفقيه، وعلى تأويلاته للنصوص، وتحليلاته واستنتاجه في هذا الخصوص. وبالتالي فإنّ المجال يبقى مفتوحاً مع مرور الزمن لظهور نظريات جديدة. كما تُشير الأدوار التاريخية والمعاصرة التي لعبها الفقهاء اللبنانيون الشيعة في تطوير هذا الفقه السياسي إلى الإمكانيات الكبيرة الموجودة بين الجماعة الشيعية اللبنانية، في عكس طبيعي لموقعيتها وإمكاناتها ضمن الفضاء الشيعي العام.

في بحثنا هذا عرضنا بدايةً للتعريفات اللغوية والاصطلاحية المرتبطة بعنوان الفقه، ثمّ طرحنا في فصله الأول تطورات الفقه السياسي الشيعي حتى بداية القرن التاسع عشر، وفي فصله الثاني هذه التطورات من بداية القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين تطرقنا فيها لنظرية ولاية الفقيه المطلقة من ناحية والمشروطة من ناحية أخرى، كما عرضنا انعكاسات هذه النظريات على الواقع الفقهي السياسي عند الفقهاء الشيعة اللبنانيين. أما الفصل الثالث فغطى تطورات هذا الفقه في القرن العشرين وتطرقنا إلى نظريات ورؤى أنتجها فقهاء لبنانيون إضافة إلى انعكاسات نظرية ولاية الفقيه على الواقع الشيعي اللبناني.

ختاماً، من نافع القول إنّه يجب التمييز بين الفقه السياسي الشيعي بمعنى الأحكام الدينية المستنبطة من أدلتها الشرعية والمرتبطة بتدبير شؤون المجتمع والعلاقة مع السلطة، وبين الفكر السياسي الشيعي بمعناه الأشمل الذي قد ينطوي أيضاً على طيف واسع من النظريات غير المؤسّسة على الفقه أسساً ومناهج.

لقمان سليم الذي أفاض كأس «صاحب الدالة»

حديث لقمان سليم لقناة العربية في ١٥ كانون الثاني ٢٠٢١



لَيْتَمَ اسْتِخْدَامُهَا فَوْقَ رَأْسِ الشَّعْبِ السُّورِيِّ؛ وَالْيَوْمَ عَمَلِيَا هَذِهِ الْمَعْلُومَاتُ تُسْقِطُ مَا تَبَقِيَ مِنْ وَرَقَةٍ نَوْتٍ خَاوَلْتُ بَعْضَ الْجِهَاتِ اللَّبْنَانِيَّةِ أَنْ تَنْسَتَرَ بِهَا زَاعِمَةً بِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ تَقِفُ عِنْدَ حُدُودِ الْإِهْمَالِ الْإِدَارِيِّ.

تَحَنُّنَ الْيَوْمِ أَمَامَ جَرِيْمَةِ حَرْبٍ أَطْرَافُهَا مُوسَكَو وَبَيْرُوتُ وَدَمَشَقُ وَكُلُّ مَنْ شَارَكَ سَوَاءً بِالضَّمْتِ أَوْ بِتَقْدِيمِ التَّسْهِيلَاتِ - هُوَ مَتَّهَمٌ وَبَاتَ فِي حُكْمِ السَّاقِطِ لَيْسَ فَقَطْ أَخْلَاقِيًّا وَلَكِنْ سَاقِطٌ أَيْضًا أَهْلِيًّا. وَبِالنَّالِيِّ عَلَيْنَا أَلَّا نَسْتَبْعِدَ أَنْ تَمْتَدَّ الْعُقُوبَاتُ وَأَنْ تَزِيدَ لِنَتَشَمَلَ فِي أَقْلٍ تَقْدِيرٍ كُلِّ هَوْلَاءِ اللَّبْنَانِيِّينَ وَغَيْرِ اللَّبْنَانِيِّينَ الَّذِينَ سَاهَمُوا فِي هَذِهِ الْجَرِيْمَةِ الْمُرَكَّبَةِ.

العربية: طَيَّبَ سَيِّدُ لِقْمَانَ فِي بُنْيَانِ مِنَ الْمُتَّهَمِ الْأَوَّلِ بِتَسْهِيلٍ وَوُجُودِ هَذِهِ الْكَمِيَّةِ مِنْ نِثْرَاتِ الْأُمُونِيَوْمِ فِي مَرْفَأِ بَيْرُوتِ؟

لقمان: يَا سَيِّدَتِي الْأَمْرُ تَحْصِيْلُ حَاصِلِ، الْمُتَّهَمِ الْأَوَّلِ هُوَ صَاحِبِ الدَّالَةِ الْكُبْرَى، أَعْنِي مِيْلِيْشِيَا «حزب الله» الَّتِي تَمْلِكُ لَيْسَ فَقَطِ السَّيْطْرَةَ عَلَى الْمَرَاغِي بِالْمَعْنَى الْجُغْرَافِيَّةِ وَالتَّقْنِيَّةِ لِلْكَلِمَةِ وَلَكِنَّهَا تَمْلِكُ الدَّالَةَ السِّيَاسِيَّةَ عَلَى اللَّبْنَانِيِّينَ كِبِيرِهِمْ وَصَغِيرِهِمْ، عَلَى كُلِّ مَنْ يَتَعَاطَى الشَّأْنَ الْعَامَّ، تَمْلِكُ قُدْرَةَ التَّخْوِيفِ وَاللَّذْنَ الْحَوْفِ، حَوَفَ اللَّبْنَانِيِّينَ حَتَّى مِنْ مَعَارِضِي «حزب الله» عَنِ التَّأَشِيرِ إِلَيْهِ بِإِضْبَاعِ الْأَتْهَامِ هُوَ جُزْءٌ مِنَ الْجَرِيْمَةِ الَّتِي وَقَعَتْ بِحَقِّ اللَّبْنَانِيِّينَ وَلَكِنْ قَبْلَهُمْ وَقَعَتْ بِحَقِّ السُّورِيِّينَ فِإِذَا كَانَتْ كَمِيَّةً تُقَدَّرُ بِـ ٥٠٠ طَنْ قَدْ انْفَجَرَتْ فِي بَيْرُوتِ فَهَذَا مَا يَزِيدُ عَلَى الْفِي طَنْ قَدْ انْفَجَرَتْ فِي سُورِيَا وَلَكِنْ الَّذِينَ صَمُّوا أَدْنَهُمْ عَنِ سَمَاعِ أَصْوَاتِ هَذِهِ الْانْفِجَارَاتِ كُلِّهِمْ مَسْؤُولٌ وَكُلُّهُمْ مُتَّهَمٌ.

صدر هذا الكراس في ٣ آب ٢٠٢٣، بعد ٣٠ شهرًا على اغتيال لقمان سليم
٣ سنوات على انفجار مرفأ بيروت

«أفأضت هذه المقابلة الخطيرة كأس «مطليق الأمر» بإعدام لقمان فأمر قتلته المحترفين أن نغدوا؟

مُنذُ سَنَوَاتٍ وَقَيْلُوقُ الْقَتْلِ يُحَاصِرُ لِقْمَانَ سَلِيمَ، يُحَاوِلُ تَرْهِيْبَهُ، يُطَلِّحُ سَمْعَتَهُ، يَتَمَثَّلُهُ مَعْنَوِيًّا وَهُوَ يَتَأَبَّى عَنِ الرَّدِّ.

ثُمَّ مَرَّتِ الْأَيَّامُ، دُمِّرَتْ بَيْرُوتُ يَوْمَ ٤ آب ٢٠٢٠. طَلِبَ مِنْ لِقْمَانَ التَّغْلِيْقُ مِرَارًا وَعَلَى أَغْلَبِ وَسَائِلِ الْإِعْلَامِ عَنِ هَذِهِ النَّكْبَةِ. فَعَلَّ.

العربية: وَمِنْ بَيْرُوتِ يَنْضَمُّ إِلَيْنَا الْبَاحِثُ السِّيَاسِي لِقْمَانَ سَلِيمَ، أَهْلًا بِكَ مَعَنَا سَيِّدُ لِقْمَانَ. سَيِّدُ لِقْمَانَ هَذِهِ الْمَعْلُومَاتُ الْجَدِيدَةُ كَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ تُؤَثَّرَ فِي التَّعَاطِي مَعَ أَرْمَةِ مَرْفَأِ بَيْرُوتِ؟

لقمان: نَعَمْ يَا سَيِّدَتِي هَذِهِ الْمَعْلُومَاتُ تُؤَكِّدُ الْمُؤَكَّدَ، فَيَكْفِي أَنْ يُرَاجَعَ الْوَاحِدُ مِنَّا وَالوَاحِدَةُ مُسَلَّسَلِ اسْتِخْدَامِ النُّظَامِ السُّورِيِّ لِلأَسْلِحَةِ الْكِيْمِيَاوِيَّةِ ثُمَّ الْبَرَامِيْلِ الْمَتَفَجِّرَةِ الْحَاوِيَةِ لِنِثْرَاتِ الْأُمُونِيَوْمِ لِيَكْتَشِفَ بِأَنَّ مَا يَتِمُّ الْكَشْفُ عَنْهُ الْيَوْمَ هُوَ أَقْرَبُ إِلَى تَحْصِيْلِ الْحَاصِلِ.

فَلِنَتَذَكَّرُ أَنَّ الرَّئِيسَ بَارَاكَ أُوْبَامَا عَقَبَ أَنْ اسْتِخْدَامِ الْأَسْلِحَةِ الْكِيْمِيَاوِيَّةِ حَطُّ أَحْمَرٌ فِي آبِ مِنَ الْعَامِ ٢٠١٣ وَمَعَهُ بَدَأَتْ الْمَقَاوِصَاتُ لِكِي يُسَلِّمَ النُّظَامَ السُّورِيَّ مَحْزُونَةً مِنَ الْأَسْلِحَةِ الْكِيْمِيَاوِيَّةِ. فِي ١٤ تَشْرِينِ الْأَوَّلِ ٢٠١٣ وَقَعَ النُّظَامُ السُّورِيُّ عَلَى انضِمَامِهِ إِلَى مُعَاهَدَةِ الْحَدِّ مِنَ الْأَسْلِحَةِ الْكِيْمِيَاوِيَّةِ، وَكَمَا بِالصُّدْقَةِ فِي ٢٣ تَشْرِينِ الثَّانِي أَيْ بَعْدَ حَوَالِي شَهْرٍ وَأَسْبُوعَيْنِ مِنْ تَوْقِيعِ النُّظَامِ السُّورِيِّ عَلَى مُعَاهَدَةِ الْحَدِّ مِنَ الْأَسْلِحَةِ الْكِيْمِيَاوِيَّةِ وَصَلَتْ إِلَى بَيْرُوتِ السَّفِينَةُ رُؤُوسُ حَامِلَةٌ آلَافِ الْأَطْنَانَ مِنْ نِثْرَاتِ الْأُمُونِيَوْمِ وَكَمَا بِالصُّدْقَةِ أَيْضًا بَدَأَ الْعَامَ ٢٠١٤ وَتَوَالَى عَلَى تَصَاعُدِ فِي وَتِيرَةِ الْغَارَاتِ بِالْبَرَامِيْلِ الْمُتَفَجِّرَةِ لَمْ يَسْقِ أَنْ سُجِّلَ فِي الْعَامَيْنِ السَّابِقَيْنِ أَيْ ٢٠١٢ وَ ٢٠١٣.

خِلَالَ عَامِ ٢٠١٤ كَانَتْ وَتِيرَةُ الْغَارَاتِ بِالْبَرَامِيْلِ الْمُتَفَجِّرَةِ الْحَاوِيَةِ عَلَى نِثْرَاتِ الْأُمُونِيَوْمِ حَوَالِي ١٠ غَارَاتٍ فِي الْأَسْبُوعِ فِي جَبِينِ أَنْ مُعَدَّلَ الْغَارَاتِ الْكِيْمِيَاوِيَّةِ فِي الْأَعْوَامِ السَّابِقَةِ كَانَ فِي مَجْمُوعِهِ حَوَالِي ٢٠ غَارَةً بِالنَّالِيِّ تَحَنُّنَ أَمَامَ مَشْهَدٍ أَوْ «بازل» إِنْ شِئْتَ تَكْتَمِلُ تَفَاصِيلُهُ: الْيَوْمَ بِنْتَانَا نَعْرِفُ جَيِّدًا مِنْ اسْتَوْرَدَ وَلَكِنْ أَهَمٌّ مِنَ الْإِسْتِيزَادِ بِنْتَانَا نَعْرِفُ جَيِّدًا مِنْ حَزَنٍ وَلِمُضْلِحَةِ مَنْ حُرِّثَتْ هَذِهِ الْمَوَادُّ فِي مَرْفَأِ بَيْرُوتِ وَلِمُضْلِحَةِ مَنْ كَانَ إِخْرَاجُهَا شَيْئًا فَشَيْئًا وَعُبُورُهَا الْحُدُودَ الدَّوْلِيَّةَ إِلَى الْأَرْضِ السُّورِيَّةِ حَيْثُ كَانَتْ تُصَنَّعُ

أبرز المواقف

العدالة للقمان

اللبانية تقدمًا لضمان المساءلة في مقتل الناشط لقمان سليم، وكرروا دعوتهم لإجراء تحقيقات فعالة. وقال الخبراء في بيان، إنه يتعين على السلطات اللبنانية «التحقيق بشكل كامل في هذه الجريمة النكراء وتقديم الجناة إلى العدالة». وأضافوا أن «عدم إجراء تحقيق سريع وفعال قد يشكل في حد ذاته انتهاكًا للحق في الحياة». وشدد الخبراء الحقوقيون على أهمية محاسبة الجناة كجزء من التزام الدولة بحماية حرية الرأي والتعبير، وقالوا: «إن ثقافة الإفلات من العقاب لا تشجع قتلة السيد سليم فحسب، بل سيكون لها أيضًا تأثير مخيف على المجتمع المدني لأنها ترسل رسالة تقشعر لها الأبدان إلى النشطاء الآخرين لفرض رقابة ذاتية».

٣ شباط ٢٠٢٣: طالبت عائلة الباحث والناشط السياسي لقمان سليم في الذكرى الثانية لاغتياله، الأمم المتحدة بعثة تقصي حقائق تنظر في احتمال وجود رابط بين مقتله وانفجار مرفأ بيروت المروّع. وقالت زوجة سليم الألمانية اللبانية مونيكا بورغمان خلال كلمتها في ذكرى الاغتيال «نود من بعثة تقصي حقائق أن تنظر في انفجار المرفأ وكذلك في ثلاثة اغتيالات تلتها وقد تكون مرتبطة به»، مشددة على أن التحقيق وحده يمكن أن يظهر ما إذا كان من ترابط أم لا.

- أشار تقرير الأمين العام لمجلس الأمن حول تنفيذ القرار ١٧٠١، في الفترة الممتدة من ٢١ شباط إلى ٢٠ حزيران ٢٠٢٣، إلى أنه لم يحرز أي تقدم في التحقيق المتعلق باغتيال لقمان سليم.

- بعد ربطه بين انفجار بيروت وقضايا اغتيال غسان سكاف وجو بجاني ولقمان سليم، دعا البرلمان الأوروبي، في جلسته حول الوضع في لبنان في ١٣ تموز ٢٠٢٣، إلى إرسال بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق إلى لبنان للتحقيق في انفجار بيروت في إطار الأمم المتحدة، وشجع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي على مساعدة عائلات الضحايا في استكشاف إمكانيات رفع دعاوى قضائية في محاكم وطنية أجنبية، وكذلك استكشاف إمكانية محاكمة السياسيين المتهمين بارتكاب فظائع بموجب الولاية القضائية العالمية، ودعا مجلس حقوق الإنسان إلى إصدار قرار بإنشاء وإرسال بعثة تقصي حقائق مستقلة ومحابدة من أجل تحديد وقائع وظروف انفجار بيروت، بما في ذلك الأسباب الجذرية، وإقرار مسؤولية الدولة والأفراد وتعزيز العدالة وتعويض الضحايا.

عن اليونيسكو قالت أزلواي «أهيب بالسلطات اللبنانية أن تتوخى الشفافية والشمولية في التحقيق المعلن عنه، ولا سيما لبت فيما إذا كان استهداف لقمان قد جاء على خلفية عمله الصحفي». وشددت على ضرورة حماية حق الصحفيين بإثراء معلومات النقاش الديمقراطي، وقدرتهم على القيام بذلك. وذكر بيان اليونيسكو أن أرشيف السيد لقمان سليم حافل بمقالات السياسة اللبنانية التي نُشرت في العديد من الصحف، فضلًا عن سلسلة من الأفلام الوثائقية التي أنتجها وأخرجها، ومنها الفيلم الوثائقي «المجزرة» وعنوانه الأصلي بالألمانية Massaker عام ٢٠٠٥. وقال البيان إن لقمان سليم أسس الموقع الإلكتروني «شيعة ووتش»، وهو أيضًا أحد مالكي «دار الجديد» للنشر. وسبق أن أصدر بيانًا عام ٢٠١٩ موضحًا فيه تلقيه تهديدات بالقتل».

٢٢ آذار ٢٠٢١: دعا خبراء أمميون في مجال حقوق الإنسان الحكومة اللبنانية إلى ضمان إجراء تحقيق موثوق وفعال في القتل الوحشي للمفكر البارز، السيد لقمان سليم، وتقديم الجناة إلى العدالة. وقالوا: «ينبغي على الحكومة أن تنفذ على وجه السرعة تدابير لضمان استقلالية ونزاهة التحقيق وضمان تحديد المسؤولين ومحاسبتهم، موضحين أن ذلك «ضروري لضمان تحقيق العدالة وبناء ثقة الجمهور في النظام القضائي الوطني قبل أن يتم تعريضه للخطر بشكل لا يمكن إصلاحه». ودعوا الحكومة إلى أن تنظر في «طلب مساعدة فنية دولية» للتحقيق في مقتل السيد سليم».

٢١ آذار ٢٠٢٢: خلال زيارة رئيس الجمهورية ميشال عون إلى الفاتيكان، وخلال لقائه رئيس حكومة الفاتيكان بياترو بارولين وزير الخارجية بول غالغير سئل «أين أصبح التحقيق في قضية لقمان سليم؟» فأجاب عون أن التحقيق مستمر.

٢ شباط ٢٠٢٣: بعد مرور عامين على اغتياله، أعربت مجموعة من الخبراء الأمميون المستقلين (السيد موريس تيدبال بينز، المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي؛ السيدة مارغريت ساترثويت، المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين؛ السيدة إيرين خان، المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير؛ السيدة ماري لولور، المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان) عن القلق العميق إزاء عدم إحراز السلطات

٤ شباط ٢٠٢١: أعربت نجاة رشدي نائبة المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان ومنسقة الشؤون الإنسانية عن صدمتها وحزنها لاغتيال الناشط والناشر اللبناني لقمان سليم. وقدمت تعازيها العميقة لأسرة وأصدقاء السيد سليم، معربة عن تضامنها مع الشعب والمجتمع اللبناني ككل.

في بيان صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية: «تدين الولايات المتحدة اغتيال الناشط اللبناني البارز لقمان سليم في جنوب لبنان، وننضم إلى المجتمع الدولي في الدعوة إلى محاكمة قتلته بسرعة. كرس السيد سليم حياته لإحداث تغيير إيجابي في لبنان وحارب بشجاعة من أجل العدالة والمساءلة وسيادة القانون في بلاده. إن اللجوء إلى العنف والتهديد والترهيب كوسيلة لتخريب حكم القانون أو قمع حرية التعبير والنشاط المدني عمل جبان وغير مقبول. ونحن نحث المسؤولين اللبنانيين، بمن فيهم القضاء والقادة السياسيين، على محاسبة مرتكبي هذه الأعمال الهمجية بدون تأخير أو استثناء».

دان الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط بأشد العبارات جريمة اغتيال الناشط والمعارض لقمان سليم، وأعرب الأمين العام عن بالغ تعازيه لأسرة الشهيد، «سائلًا المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته ويلهم أسرته وذويه الصبر والسلوان».

٨ شباط ٢٠٢١: أصدرت بعثة الاتحاد الأوروبي مع البعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في بيروت البيان التالي: «نشعر بالصدمة والحزن الشديد من جراء اغتيال السيد لقمان سليم، المفكر والناشط السياسي البارز، الذي وجد مقتولاً في جنوب لبنان في ٤ شباط ٢٠٢١. ندعو السلطات اللبنانية إلى الشروع بالتحقيق فوراً وتقديم المرتكبين إلى العدالة. يتلزم هذا اليوم المفجع مع ذكرى مرور ستة أشهر على انفجار مرفأ بيروت المروّع في ٤ آب ٢٠٢٠. يستحق الشعب اللبناني أن يعرف ما جرى منذ نصف سنة. كما يستحق العدالة والمحاسبة بأسرع ما يمكن. ونحن نواصل دعوتنا السلطات اللبنانية احترام التزامها بإنجاز تحقيق محايد، وموثوق، وشفاف، ومستقل».

١٠ شباط ٢٠٢١: أدانت أودري أزلواي المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) مقتل الكاتب والمعلق الصحفي اللبناني البارز لقمان سليم، وفي بيان صحفي صادر